مجلة البحوث المحاسبية

https://abj.journals.ekb.eg/

كلية التجارة – جامعة طنطا

العدد : الثانى

ديسمبر 2022

أثر مستوى الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة على عدم تماثل المعلومات: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية

الدكتورة

عايدة محمد مصطفى على

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – جامعة الاسكندرية

التليفون : ٠١٢٢٩١٤٦٢٦٨

aidamohamed2245@gmail.com

أثر مستوى الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة على عدم تماثل المعلومات: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية

خلاصة البحث

استهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة وعدم تماثل المعلومات. ولتحقيق هدف البحث تم تحليل الدراسات السابقة لاشتقاق فرض البحث، ثم تم اجراء دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة بين ٢٠١٩ – ٢٠٢١. وأظهرت نتائج الدراسة أن إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية الفعلى عن مؤشرات الرقمنة لا يزال فى مرحلة مبكرة، فضلاً عن وجود تباين كبير فى ممارسات الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة بين البنوك التجارية فى المحتوى، وأيضا فى استخدام تقنيات الرقمنة الحديثة.

كما خلص الباحث إلى أن مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة يؤثر سلبا وبصورة معنويه علي عدم تماثل المعلومات. وتم تعزيز هذه النتيجة من خلال اجراء التحليلات الاخرى.

الكلمات الافتتاحية: مستوى الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة – عدم تماثل المعلومات – البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية .

The Impact of the level of Disclosure of Digitization Indicators on Information Asymmetry : An Empirical Study on Commercial Banks Listed on the Egyptian Stock Exchange

Abstract

The research aimed to study and test the relationship between of the level of disclosure of commercial banks listed on the Egyptian Stock Exchange about digitization indicators and information asymmetry. To achieve the goal of the research, previous studies were analyzed to derive the research hypothesis, then an applied study was conducted on a sample of commercial banks listed on the Egyptian Stock Exchange during the period between 2019 - 2021. The results of the study showed that The actual disclosure of digitization indicators by commercial banks listed on the Egyptian Stock Exchange is still at an early stage, in addition to the existence of a great discrepancy in the practices of disclosure digitization indicators between banks, not only in the content, but also in the use of modern digitization techniques.

The researcher also concluded that the level of disclosure of commercial banks listed on the Egyptian Stock Exchange about digitization indicators negatively and significant affects information asymmetry. This result was reinforced by conducting other analyzes.

Keywords: The level of Disclosure of Digitization Indicators – Information Asymmetry – Commercial Banks listed on the Egyptian Stock Exchange .

١ – مقدمة

شهد القطاع المصرفى المصرى فى الأونة الاخيرة العديد من التغييرات المتلاحقة، حيث تمثلت أهم خطوات هذه التغييرات فى الرقمنة للقطاع المالى بشكل عام والقطاع المصرفى بشكل خاص. وكنتيجة للتطورات التكنولوجية الهائلة، أصبح القطاع المصرفى فى حاجة للرقمنة واستخدامها فى تقديم الخدمات المصرفية فى شتى مجالات العمل البنكى وعلى جميع المستويات، لتحقيق التقدم وأداء الأعمال بفاعلية وكفاءة، وتحقيق رضا العملاء بشأن الحصول على الخدمة المصرفية بمستوى عالى من الجودة والسرعة المطلوبة (Kertschmer&Khashabi,2020;Suleiman&Kassem,2021;Broby,2021; Chen et al.,2021;Isa et al.,2023) .

وانطلاقا من أن الرقمنة، بما تتضمنه من أدوات واليات وخدمات تكنولوجية مستحدثة، تمثل الركيزة الاساسية فى تنمية الاستثمارات المالية الحالية والمرتقبة فى البنوك التجارية، أصبحت الرقمنة المصرفية أحد أهم المفاهيم التى حظيت باهتمام المنظمات الدولية والبنوك المركزية على المستوى الدولى. ولم يكن البنك المركزى المصرى بمعزل عن هذا الاهتمام، حيث تضمن قانون رقم (١٩٤) لسنة ٢٠٢٠، لأول مرة بابا لتنظيم خدمات ونظم الدفع والتكنولوجيا المالية، بهدف دعم التحول الرقمى وتبنى الابتكارات التكنولوجية المالية فى القطاع المصرفى المصرى، علاوة على المبادرات التى أطلقها البنك المركزى المصرى بهدف تفعيل الرقمنة المصرفية.

وكنتيجة حتمية للتوسع فى استخدام مؤشرات الرقمنة من قبل القطاع المصرفى، وظهور العديد من المشكلات المحاسبية، على رأسها كيفية القياس والإفصاح المحاسبى عن هذه المؤشرات، ومدى انعكاساتها على بيئة المعلومات بصفة عامة، والحد من عدم تماثل المعلومات بصفة خاصة، سعيا نحو توفير معلومات موضوعية وملائمة للمستفيدين، سواء

من الأطراف الداخلية أو الخارجية (Arumugam et al.,2019; Tjondro et al.,2022).

وعلى الرغم من تعدد الدراسات الأكاديمية التى تناولت الرقمنة، الإ أنه فى حدود علم الباحث هناك ندرة ملموسة فى الدراسات التى تناولت علاقة مستوى الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة وعدم تماثل المعلومات. ويرى الباحث أن السبب فى ذلك قد يرجع إلى عدم وجود قواعد وأطر محددة للإفصاح عن مؤشرات الرقمنة (Aben et al.,2021; Agostion et al.,2022;Roshan&Abdi,2022; Tjondro et al.,2022; Asongu et al.,2022) . الأمر الذى دفع العديد من الباحثين إلى محاولة تطوير إطار للإفصاح القياسى عن مؤشرات الرقمنة فى البنوك التجارية. لذلك معظم الدراسات التى تناولت العلاقة بين الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة وعدم تماثل المعلومات حديثة وقليلة على المستوى الدولى، وعلى المستوى العربى والمصرى قد تكون نادرة.

ولقد اتفقت الدراسات السابقة ذات الصلة (Khan,2017; Rajapathirana &Hui,2018 ; Shihadeh et al.,2018; Ditsheggo, 2018;Yao et al .,2018 ; Al-Chalabi et al.,2019; Buh&Goldberg,2020; Kertschmer&Khashabi, 2020;Valentinetti&Munoz,2021 ;Tjondro et al.,2022; Asongu et al.,2022) على مردود ومنافع إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة على عدم تماثل المعلومات، حيث أشارت الدراسات سالفة الذكر إلى أن تقنيات الرقمنة الحديثة من شأنها توفير المعلومات الضرورية لمعدى التقارير المالية بصورة آنية In real time، مما يساهم بدوره فى تقصير فترة إعداد التقارير المالية ونشرها. ولا شك أن إتاحة التقارير المالية للأطراف الخارجية فى الوقت الفعلى سوف يحد من الميزة المعلوماتية لدى الاطراف المطلعة، ويحد من درجة عدم تماثل المعلومات فى سوق الأوراق المالية. كما يوفر إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة نموذجا للإفصاح الفورى للمعلومات عن المعلومات، بما يتيح

لمن يستخدمون هذه المعلومات مزيدا من المرونة عند البحث عن معلومات حول البنوك التى استثمروا فيها أو يرغبون فى الاستثمار فيها، الأمر الذى يساهم فى زيادة سيولة أسواق رأس المال، ومن ثم فإن سرعة نشر التقارير المالية وما توصله من معلومات يعد عاملاً رئيسيا فى تخفيض عدم تماثل المعلومات

وفى نفس السياق اتفق البعض (AL Htaybat et al., 2017; KPMG, 2019;Votintseva et al.,2019; Kipp et al.,2019 ;Hasan & Cready, 2019;OCED,2020; Wadesango& Magaya,2020; Suleiman& Kassem,2021 ;Shan&Troshani,2021 ;Agostion et al.,2022; Roshan &Abdi,2022 ;Isa et al.,2023). على أن إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة لها دور حيوى فى تفسير التغييرات فى عدم تماثل المعلومات، حيث يعكس إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة التغييرات التى تحدث فى توقيت احتياجات مستخدمى التقارير المالية من المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال توفير المعلومات المحاسبية لحظة وقوع الأحداث المالية، وليس بعد ذلك، وهو ما يترتيب عليه زيادة كمية المعلومات المحاسبية وجودتها التى توصلها تلك التقارير، وبالتالى فان الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة سيمكن البنوك من توصيل المعلومات بسرعة وبتكلفة منخفضة لأصحاب المصلحة، مما يزيد من مستوى الشفافية والدقة ويخفف من مشكلة عدم تماثل المعلومات، الأمر الذى يحفز البنوك التجارية على التوسع فى هذا الإفصاح.

وبالرغم من ندرة الدراسات التى تناولت العلاقة بين مستوى إفصاح البنوك التجارية عن مؤشرات الرقمنة وعدم تماثل المعلومات، إلا أن هناك شبه اتفاق بين الدراسات السابقة على أن مستوى إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة له دور حيوي فى تفسير التغيرات فى عدم تماثل المعلومات. ولذلك تسعى الدراسة الحالية إلى دراسة واختبار العلاقة بين مستوى

إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة وعدم تماثل المعلومات.

٢- مشكلة البحث

تناولت القليل من الدراسات السابقة (Khan,2017; Rajapathirana&Hui,2018; Al-Chalabi et al.,2019 ;Buh& Goldberg, 2020; Suleiman&Kassem,2021;Valentinetti&Munoz,2021;Agostion et al.,2022 ;Roshan&Abdi,2022 ; Asongu et al.,2022) العلاقة التأثيرية بين مستوى إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة وعدم تماثل المعلومات. وبالرغم من أنّ كل دراسة تناولت تلك العلاقة فى بيئة مختلفة إلاّ أنها جميعًا اتفقت على أنّ زيادة مستوى إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة سوف يساهم فى الحد من عدم تماثل المعلومات، بما يدعم إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية التى توصلها القوائم المالية، وبذلك ينعكس مستوى إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة سلبا على عدم تماثل المعلومات بما يزيد من مستوى الشفافية بين الإدارة والأطراف الخارجية المستخدمة للمعلومات المحاسبية.

وبناء على ما سبق يمكن التعبير عن مشكلة البحث في كيفية الاجابة على التساؤل التالى فى بيئة الممارسة المحاسبية فى صناعة البنوك المصرية؛ هل توجد علاقة بين مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة وعدم تماثل المعلومات؟ واذا وجدت فما هو شكل وإتجاه هذه العلاقة ؟

٣- هدف البحث

يستهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة وعدم تماثل المعلومات فى الفترة من ٢٠١٩ – ٢٠٢١.

٤- أهمية ودوافع البحث

تنبع **أهمية البحث الأكاديمية** من تصديه لقضية بحثية هامة تناولتها البحوث الأجنبية ولكنها تعانى من ندرة شديدة في البحوث المصرية وهى دراسة واختبار العلاقة بين مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة وعدم تماثل المعلومات.

ويستمد البحث **أهميته العملية** من كونه يسعى الى اختبار هذه العلاقة في البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، الأمر الذى يؤدى لإثراء المردود العملي الإيجابي للبحث المحاسبي في ذلك المجال، ويزيد من وعى وإدراك معدى ومستخدمي المعلومات المحاسبية, لتأثير مستوى الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة على بيئة المعلومات بشكل عام، وعدم تماثل المعلومات بشكل خاص.

ومن أهم **دوافع هذا البحث**؛ التطرق لمجال بحثى يعانى من ندرة ملموسة في مصر، وإيجاد دليل عملي على مدى صحة العلاقة محل الدراسة من عدمه في البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، من خلال منهجية متكاملة تساير البحوث الأجنبية، من خلال اجراء تحليلات إضافية بجانب التحليل الأساسى التى تهتم بالتحقق من مدى صحة وسلامة الافتراضات التى بنى عليها نموذج البحث الأساسى، ومدى قوة ومتانة النتائج التى تم التوصل اليها.

٥- حدود البحث

يقتصر البحث على دراسة واختبار العلاقة التأثيرية بين مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة وعدم تماثل المعلومات، في الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢١. وبالتالي يخرج عن نطاق البحث البنوك غير المقيدة بالبورصة المصرية، والشركات غير المالية المقيدة أو غير المقيدة، وكذلك المؤسسات المالية الآخرى.

وأخيراً فأن قابلية النتائج للتعميم ستكون مشروطة بضوابط اختيار مجتمع وعينة البحث وفترة الدراسة وأدوات القياس المستخدمة لقياس المتغيرات.

٦- خطة البحث

لمعالجة مشكلة البحث، وتحقيقاً لأهدافه في ضوء حدوده، فسوف تستكمل خطة البحث على النحو التالي:

٦/ ١- إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة من منظور محاسبى وتنظيمى :المفهوم والأهمية والمحددات والإطار المقترح.

٦/٢- عدم تماثل المعلومات :المفهوم والمقاييس والمخاطر والمحددات .

٦/٣ - تحليل العلاقة بين مستوى إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة وعدم تماثل المعلومات واشتقاق فرض البحث.

٦/٤- منهجية البحث.

٦/٥- نتائج البحث وتوصياته ومجالات البحث المقترحة.

٦/١ إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة من منظور محاسبى وتنظيمى: المفهوم والأهمية والمحددات والإطار المقترح.

يعد مصطلح الرقمنة من أبرز المفاهيم المتداولة فى الآونة الاخيرة، ومع تزايد ممارسات إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة، اتجهت بعض الدراسات السابقة (AL Htaybat et al., 2017; Reis et al.,2018; KPMG, 2019;Votintseva et al.,2019; Kipp et al.,2019 ;Hasan & Cready,2019;OCED, 2020; Wadesango& Magaya,2020; Suleiman& Kassem,2021 ; Shan&Troshani,2021 Agostion et al.,2022; Roshan&Abdi,2022 ;Isa et al.,2023). إلى الوقوف على مفهوم وأهمية الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة، ومنافع هذا الإفصاح بالنسبة لبيئة المعلومات بصفة عامة وتخفيض عدم تماثل المعلومات بصفة خاصة . فعرفت دراسة

Reis et al.(2018) . الرقمنة على أنها استخدام التكنولوجيا الرقمية والبيانات والمعلومات الرقمية من أجل تحويل العمليات التجارية ونماذج الاعمال واجراءات العمل، لانشاء نماذج أعمال رقمية بهدف تحسين والارتقاء بكفاءة الأداء.

ويتفق البعض (Agostion et al.,2022, ;Spilnyk et al.,2022) على تعريف الرقمنة على أنها التدخلات الاستراتيجية التي تعزز القدرة الرقمية التنظيمية بهدف تحسين عمليات المنظمة ومنتجاتها وخدماتها ونماذج أعمالها لإرضاء عملائها". وأضاف البعض (Knudsen,2021; Tjondro et al.,2022; Isa et al.,2023) . أن الرقمنة لا تعني فقط التحول نحو استخدام التكنولوجيا داخل حدود المؤسسة، بل هى برنامج شامل يشمل المؤسسة ككل بشكل أساسي من حيث أساليب العمل داخليا وخارجيا ومن حيث تقديم الخدمات الجمهور المستهدف لتقديم الخدمات بسهولة وسرعة، وبالتالي تدفع الرقمنة المؤسسات إلى تغيير نماذج أعمالها والتكيف مع واقع التكنولوجيا الجديدة.

كما يتفق البعض (Ryan,2017;Gonzalez,2017;Oziliet,2018 ;Stark ,2020; Suleiman& Kassem,2021). علي أن الرقمنة تعبر عن أى ابتكارات نكنولوجية يتم توظيفها فى مجال الخدمات المالية التقليدية بهدف تحسين نوعياتها وإمكانية الوصول اليها من قبل عدد كبير من الافراد والمؤسسات، والتى يتم تقديمها من خلال البنوك والمؤسسات المالية الاخرى والتى تتميز بسرعة وسهولة الوصول اليها وانخفاض تكلفتها فضلا عن الأثر الإيجابى على الأسواق والمؤسسات المالية.

ويخلص الباحث مما سبق إلى إمكانية **تعريف الرقمنة بصفة عامة** على أنها" دمج التكنولوجيا الرقمية والتقنيات المستحدثة فى جميع الاعمال والخدمات المصرفية لتحسين نوعية الخدمات المالية وابتكار منتجات وخدمات جديدة تمكن البنوك من المنافسة محليا ودوليا".

وبشأن إفصاح البنوك التجارية عن مؤشرات الرقمنة، فمن حيث طبيعته يعد إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة إفصاحا غير مالى فى معظمه يتضمن إفصاحات كمية ونوعية عن المعلومات المتعلقة بكل الخدمات الرقمية التى تتم داخل القطاع المصرفى. **ومن حيث درجة الالزام به** يكون إفصاح اجباريا بموجب ما هو مطلوب من قبل المعايير المحاسبية، قانون البنك المركزى ، وقواعد القيد والشطب، ومازاد عن ذلك يعد إفصاحا اختياريا. **ومن حيث محتواه** وبتحليل المحتوى المعلوماتى لتقارير الاستدامة لعينة من البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، اتضح للباحث وجود تباين كبير فى ممارسات الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة بين البنوك التجارية فى المحتوى، واستخدام تقنيات الرقمنة الحديثة.

ومن حيث جوانبه الشكلية يرى الباحث أنه كان يجب استخدام عنوان ملائم للإفصاح، لمساعدة القارىء للتعرف على نوعية الإفصاح وللتفرقة بينه وبين أى إفصاحات أخرى. **فبشأن موقعه من التقرير المالى،** يتم الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة ضمن المرفقات ما لم يكن إيضاحاً داخل تقاريرها السنوية للاستدامة وفقا للمعايير المحددة من قبل المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI . **وفيما يتعلق بحجم الإفصاح** ، أتضح للباحث وجود تباين كبير فى ممارسات الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة بين البنوك ، فالبعض يكون إفصاحه مطولا يشمل كافة بنود الافصاح الكمية والنوعية ذات الصلة بالرقمنة وعمليات التحول الرقمى داخل القطاع المصرفى، والبعض الآخر إفصاحه ملخصا.

ومن حيث توقيت الإفصاح يؤرخ إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة بتاريخ نهاية السنة المالية وينشر مع التقارير المالية السنوية. **وبشأن مصداقية إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة،** فنظرا لكونه افصاحا غير مالي فى معظمه ، ويجب اجراء توكيد مهنى على ما يتضمنه من معلومات لاضفاء المصداقية على هذه المعلومات من قبل مراقبى الحسابات.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن إفصاح البنوك التجارية عن مؤشرات الرقمنة **له أركان ومقومات خاصة به تتسم بالقصور**، وأن الهدف الرئيسى من إفصاح البنوك التجارية عن مؤشرات الرقمنة هو إعداد تقارير مالية تتضمن معلومات ذات جودة محاسبية تفيد أصحاب المصالح عند اتخاذ قرارتهم الاقتصادية. وبالتالى فإنه يتم الحكم على جودة المعلومات المحاسبية من خلال مردود هذ الإفصاح على أصحاب المصالح. وبلا شك يمكن ربط الفوائد المحتملة لإفصاح البنوك التجارية عن مؤشرات الرقمنة بفئات أصحاب المصالح وعلى وجه الخصوص؛ المستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين ومراقبى الحسابات والجهات الإشرافية والرقابية.

فبشأن **مردود إفصاح البنوك التجارية عن مؤشرات الرقمنة للمستثمرين** أكدت **العديد من الدراسات السابقة.**

(Harelimana&Bosco,2017 ;Kumar,2018 ;Votintseva et al.,2019; Suleiman& Kassem,2021;Chen&Wang,2021 ;Isa et al.,2023) . أن إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة يؤدى إلى تحسين المقدرة التقييمية Value Relevance للمعلومات المحاسبية، من خلال تعزيز المحتوى المعلوماتى للتقارير المالية، والإفصاح عن معلومات أكثر شمولا وشفافية وملاءمة لأصحاب المصالح ، خاصة المستثمرين، مما يساهم فى الحد من عدم تماثل المعلومات، ويعزز من إجراءات الرقابة الاقتصادية الرشيدة على البنوك، وتقليل المخاطر التى يتعرض لها المستثمرون، كما يساعد إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة المستثمرين على إدراك فرص النمو الحقيقة للبنوك، ومن ثم زيادة طلب المستثمرين على الأسهم ، وزيادة الأسواق المالية.

وفى نفس السياق اتفق البعض (Hasan & Cready,2019 ; OCED, 2020; Wadesango& Magaya,2020; Shan&Troshani,2021; Aben et al.,2021 ; Christine ,2022) . أن ارتفاع مستوى إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة يشير إلى زيادة فعالية الإدارة والرقابة والحوكمة داخل البنوك، ومن ثم إنخفاض قدرة مديرى البنوك على اخفاء المعلومات ذات الصلة، مما يحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، والتى تؤدى بدورها إلى انخفاض مخاطر أنهيار أسعار الاسهم، ومن ثم اتخاذ قرارات استثمارية أكثر رشدا فى ضوء تحليل العلاقة بين المخاطر والعوائد المتوقعة.

أما فيما يتعلق **بمردود إفصاح البنوك التجارية عن مؤشرات الرقمنة للمقرضين** أشار البعض (Margaret et al., 2016;Wadesango& Magaya,2020; Broby,2021; Agostion et al.,2022) . إلى أن إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة يعتبر أداة للحد من عدم تماثل المعلومات، وبالتالى تحسين بيئة المعلومات، وهو ما يساهم فى أضافة المزيد من الشفافية والموثوقية للتقارير المالية، بما يؤدى إلى زيادة كفاءة الأسواق المالية. الأمر الذى ينتج عنه تخفيض تكلفة الاقتراض والحد من مشاكل الاختيار العكسى.وأضاف البعض (Gonzalez, 2017 ; Zabala& Slusarczyk ,2020; Buh&Goldberg,2020; Suleiman & Kassem,2021 ;Tjondro et al.,2022) . استخدام مانحو الائتمان والمقرضون محتوى ذلك الإفصاح كمقياس مرجعى لتحليل المخاطر التى تتعرض لها البنوك، والوقوف على كيفية إداراتها بأفضل طريقة ممكنة، ومن ثم كلما زاد إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة، كلما أنخفضت تكلفة التمويل مما يساهم فى تيسير تدفق رؤوس الأموال .

أما بالنسبة **لمردود إفصاح البنوك التجارية عن مؤشرات الرقمنة للمحللين الماليين** يتمثل فى مدى تأثيره على دقة توقعاتهم المالية. وفى هذا الصدد توصل البعض

(Khatati, 2020;Li,2020 ;Suleiman& Kassem,2021) . أن إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة يؤدى إلى زيادة مستوى الشفافية والإفصاح بصورة آنية، مما يساهم فى تقليل أخطاء التنبؤ، ويحسن من قدرة المحللين الماليين على التنبؤ نتائج أعمال البنوك، وتدفقاتهم النقدية المستقبلية، ومن ثم زيادة دقة توقعات المحللين الماليين. وأرجعت الدراسات سالفة الذكر ذلك أن إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة، يؤدى إلى تحسين بيئة انتاج المعلومات التى يعمل بها المحللين الماليين، وتقليل تكاليف الحصول على المعلومات ومعالجتها. وبالتالى يصبح لدى المحللين الماليين معلومات أكثر عمقا واتساقا وذات محتوى معلوماتى أكثر فهما وملاءمة ، مما يمكنهم من توليد توقعات أكثر دقة بشأن أداء البنوك.

وبشأن مردود إفصاح البنوك التجارية عن مؤشرات الرقمنة على مراقبى الحسابات أوضحت الدراسات السابقة

(Buh&Goldberg,2020; Suleiman& Kassem,2021 ;Tjondro et al.,2022) . أن إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة يزيد من درجة تعقيد إجراءات مراجعة الحسابات. ويعنى ذلك أنه يتعين على مراقبى الحسابات ممارسة مستويات عالية من الشك المهنى، بالإضافة إلى زيادة جهد ووقت عملية المراجعة، ومن ثم زيادة أتعاب المراجعة. كما يخلق تفعيل هذا الإفصاح طلبا على التوكيد المهنى غير التقليدى غير المالى، ويوسع نطاق مسئولية مراقب الحسابات عن كشف الغش الالكترونى.

وفيما يتعلق **بمردود إفصاح البنوك التجارية عن مؤشرات الرقمنة بالنسبة للجهات الإشرافية والرقابية** اتفق كل من(Bose et al,2017;Abd El hafiez,2019) أن إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة يؤدى إلى زيادة مستوى الإفصاح والشفافية فى التقارير المالية، مما يساهم فى تفعيل الدور الرقابى للجهات الإشرافية والرقابية، كما يساعد إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة هذه الجهات فى تحسين كفاءة تخصيص الموارد الرأسمالية. حيث

يستخدم صناع السياسة المالية هذا الإفصاح كجزء من المتطلبات التنظيمية للبنوك، ومنها التشريعات والقوانين ذات الصلة بالمخاطر وفقا لاتفاقية بازل III.

وبشان **محددات الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة فى البنوك التجارية** ركزت بعض الدراسات (Zhang et al.,2022; Hussein,2022 ;Suleiman& Kassem,2021) على العوامل التى تؤثر على مستوى إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة، وخلصت إلى أن أهمها اليات الحوكمة المصرفية، مثل مجلس الادارة، لجنة المراجعة، المراجعة الداخلية، هيكل الملكية. بينما ركز البعض الاخر (Bose et al.,2017 ;Abbas et al.,2019; Guan et al.,2019 ;Rahmawati et al.,2020; Lateef& Mohammed, 2021 ;Gaoual & Geryville, 2021 ;Zhang et al.,2022; Christine ,2022 ;Isa et al.,2023) على الخصائص التشغيلية للبنوك التجارية كأحد العوامل التى تؤثر على مستوى إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة فى التقارير السنوية، بما فى ذلك حجم البنك وعمره، وعدد الفروع وطبيعة المعاملات، والادراج فى البورصة، وكفاية رأس المال، وجودة الاصول، وكفاءة الادارة، والسيولة والربحية، والحساسية تجاه مخاطر السوق.

وبشأن إطار إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة من منظور محاسبى وفنى ومهنى، فقد تعددت جهود المنظمات المهنية فيما يتعلق بالافصاح عن مؤشرات الرقمنة والتحول الرقمى، استنادا إلى المعايير المصرية، والمعايير التنظيمية الدولية المتمثلة فى مقررات لجنة بازل III ، وتعليمات البنك المركزى المصرى كسلطة إشرافية ورقابية، وكذلك متطلبات معايير التقارير المالية الدولية IFRS، واللجنة المشرفة على تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) ، ومعايير المحاسبة عن الاستدامة .

بشأن **معايير المحاسبة المصرية**، يقضي معيار المحاسبة المصرية رقم (١) بأن توفر الايضاحات المتممة للقوائم المالية بيانات إضافية وخاصة ، تلك التي لم يتم عرضها في صلب قائمة المركز المالى أو قائمة الدخل أو قائمة التغير في حقوق الملكية أو قائمة التدفقات النقدية إلا أنها قد تكون لازمة لفهم أي من هذه القوائم، وتتضمن الرقمنة فى البنوك التجارية خصائص هامة يجب الإفصاح عنها لتقييم مبالغ وتوقيتات التدفقات النقدية المستقبلية، ومدي التيقن من ذلك وطبيعة ومدي ما تنطوي عليه من حقوق والتزامات متنوعة.

كما يتفق المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٠) المعدل عام ٢٠١٩ مع معيار التقارير المالية الدولية IFRS7 ، والتي تؤكد على ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من أن يتفهموا الأسس التي بناء عليها تم إعداد القوائم المالية للبنوك وخاصة أسس تحديد أعباء المخاطر المصرفية العامة والمعالجة المحاسبية لهذه الأعباء، الا أنه يؤخذ عليه أنه أشار إلى أن المعلومات الكمية عن المخاطر يجب توفيرها بصورة ملخصة وليست بصورة معقولة من التفاصيل، **ويلاحظ من ممارسات البنوك الفعلية فى الافصاح عن المخاطر الرقمية ، وجود عدد قليل من البنوك التى تقوم بالإفصاح عن المخاطر بشيء من التفصيل المناسب** (Abd Elghaffar et al.,2019).

وبشأن متطلبات لجنة بازل III تناول المبدأ رقم ٢٨ من مبادئ بازل III (BCBS,2018) بعنوان " متطلبات الإفصاح والشفافية " ضرورة قيام البنوك المركزية كسلطة إشرافيه ورقابية بإلزام القطاعات المصرفية بنشر المعلومات الكمية والنوعية عن الرقمنة المصرفية بانتظام وعلى أساس موحد ومناسب، بحيث يسهل الوصول إليها والتحقق من حالتها العالية وأدائها ومدى تعرضها للمخاطر، والاستراتيجيات التي تتبناها لإدارة تلك المخاطر ومدى تطبيقها لقواعد حوكمة الشركات. كما يجب على البنوك المركزية مطالبة

جميع المؤسسات المالية بالالتزام بمعايير المحاسبة الخاصة بها وتفعيل متطلبات الإفصاح عن الرقمنة والتي تعزز قابلية المعلومات المفصح عنها للمقارنة ومدى ملاءمتها وموثوقيتها وتوقيتها، وكذلك الكشف بشكل منتظم عن المعلومات الكمية والنوعية بما يتناسب مع بيانات المخاطر الخاصة بها (Aryani,2015).

وأكد هذا المبدأ على ضرورة مراعاة السلطات الإشرافية الاختلاف في مصادر المخاطر المرتبطة بالمؤسسات المالية، وكذلك ما يتعلق بمقدمي الأموال الإلكترونية، فضلا عن أهمية الإفصاح عن الجهات المختلفة المشاركة في تقديم هذه الخدمات (مثل مقدمي تكنولوجيا المعلومات وشبكات الوكلاء). (Bose et al,2017;Abd El hafiez,2019).

وبشأن معايير المحاسبة عن الاستدامة، إصدر مجلس معايير المحاسبة المستدامة (SASB) عام ٢٠١٤ معايير محاسبة الاستدامة مصنفة وفقاً للقطاعات الاقتصادية ومنها معيار محاسبة الاستدامة رقم (FNO101) للبنوك ليرشد إفصاحات البنوك عن أربعة مجالات للاستدامة هم (الشمول المالي والطاقة الاستيعابية– خصوصية العملاء وأمن البيانات– إدارة البيئة القانونية والتنظيمية– إدارة المخاطرالنظامية) بهدف توفير المعلومات التي تساعد في فهم ومعرفة مدي مساهمة البنك في تحقيق التنمية المستدامة.

ومن أهم ما جاء بهذا المعيار وله علاقة بالإفصاح عن مؤشرات الرقمنة هو المجال الثاني، والذي يتطلب من البنوك الإفصاح عن مخاطر أمن البيانات وخصوصية العملاء والآليات والاستراتيجيات المتبعة لإدارة هذه المخاطر وحماية حقوق العملاء، حيث تعد حماية البيانات الشخصية للعملاء مسؤولية أساسية للبنوك، وأن البنوك التي تفشل في حماية هذه البيانات تكون معرضة لفقدان ثقة العملاء وبالتالي انخفاض الإيرادات (عقل& زهرى،٢٠٢٠).

وتحرص البنوك التجارية العاملة فى البيئة المصرية على الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة داخل تقاريرها السنوية للاستدامة كإيضاح، **وبتحليل المحتوى المعلوماتى لتقارير الاستدامة لعينة من البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، اتضح للباحث وجود تباين كبير فى ممارسات الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة بين البنوك فى المحتوى، واستخدام تقنيات الرقمنة الحديثة.**

وفيما يتعلق بلجنة البورصة والأوراق المالية الأمريكية (SEC). أعلنت اللجنة فى أبريل عام ٢٠١٣ أن الشركات يمكنها استخدام وسائل التواصل الاجتماعى للإفصاح عن المعلومات الأساسية وفقا للوائح الافصاح العادل، كما شجعت المديرين على استخدام التقنيات الرقمية فى محاولة لجعل الاسواق أكثر شفافية وكفاءة، كما أكدت ال SEC على ضرورة أخطار المستثمرين عن أنواع ووسائل التكنولوجيا المستخدمة لنشر المعلومات لضمان الإ يتم الافصاح بطريقة انتقائية (SEC,2013)

وبشأن قواعد وتعليمات البنك المركزى المصرى، وضع البنك المركزي المصري القواعد المنظمة لتقديم خدمات الرقمنة مثل القواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهواتف المحمولة، والقواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام البطاقات المدفوعة مقدماً داخل جمهورية مصر العربية، والقواعد المنظمة لاستخدام تقنية الاستجابة السريعة، ومعايير اصدرا وقبول المدفوعات الإلكترونية اللاتلامسية داخل جمهورية مصر العربية، كما طلب من البنوك الامتثال لمعايير المحاسبة المصري ومعايير التقرير المالي الدولية، ووضع مجموعة من القواعد للإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية من أجل توفير إطار للإفصاح للمشاركين في سوق الخدمات المصرفية يعزز خاصية القابلية للمقارنة ويسمح بتقييم معلومات كفاية رأس المال والتعرض للمخاطر وعمليات تقييم المخاطر والمعاملات التجارية الرئيسية (عقل & زهرى،٢٠٢٠).

في حين قدمت دراسة كل من البنك المركزي المصري (٢٠٢١) ، والبنك الأهلي المصري(٢٠٢١) مبدأ منفرداً للإفصاح والشفافية عن مؤشرات الرقمنة التي تقدمها البنوك التجارية. حيث يتعين على البنك الإفصاح عن جميع القواعد والأحكام المتعلقة بكافة الخدمات المصرفية ولا سيما الإلكتروني منها، وأن تكون متاحة على الموقع الإلكتروني للبنك، كما يجب على البنك ومقدمي خدمات الدفع ووكلائهم تزويد العميل بمعلومات كافية وواضحة وغير مضللة قبل التعاقد على المنتجات والخدمات وخاصة الإلكترونية، بما يجعله على دراية كاملة بشروط وخصائص وتكاليف المنتج أو الخدمة، في حالة تعامل البنك مع شركات الأسناد الخارجي أو مقدمي خدمات الدفع أو وكلائهم فيما يتعلق بالمنتجات أو الخدمات المقدمة للعميل، ويتعين على البنك إبلاغ العميل بأن البنك مسئول مسئولية كاملة عن جميع الخدمات المقدمة من تلك الشركات.

وانطلاقاً مما سبق وتأكيداً على أهمية إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة من قبل الدراسات السابقة، والإصدارات المهنية، بالاضافة إلى عدم وجود قواعد وأطر محددة للإفصاح عن مؤشرات الرقمنة بالبنوك التجارية المصرية وفقا للإصدارات المهنية والمؤسسات المنظمة وتعليمات الجهات الرقابية والإشرافيه، **يقترح الباحث** تطوير إطار للإفصاح القياسى عن مؤشرات الرقمنة بالبنوك التجارية.

وبشأن الإطار المقترح للإفصاح القياسى عن مؤشرات الرقمنة[١] فى البنوك التجارية اتفقت الدراسات السابقة ذات الصلة (عقل& زهرى،٢٠٢٠؛ البنك المركزى المصرى،٢٠٢١ ، البنك المركزى المصرى، ٢٠٢٢؛

[١] يعرف **الافصاح القياسى** على أنه ما يجب الإفصاح عنه وفقا للإطار الحالى لاعداد التقارير المالية للبنوك التجارية مع الاخذ فى الاعتبار متطلبات بازل III بافتراض تفعيلها كاملة، وإصدار البنك المركزى تعليمات بذلك. وبالنسبة لهذ الإطار القياسى، فأنه يتكون من بنود الافصاح الكمية والنوعية ذات الصلة بإفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة

(Shihadeh et al.,2018 ;Kumar,2018 ;Yao et al .,2018; Margaret et al., 2021 ;Chen et 2016 ; Wadesango& Magaya,2020 ;Chen& Wang al.,2021; Komil,2022 ;Isa et al.,2023). على أمكانية تقسيم هذا الإفصاح إلى ثلاثة محاور: الإفصاح عن قنوات البنك الرقمية وخدماتها المصرفية وإمكانية الوصول لهذه الخدمات ، والإفصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إدارتها، والإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة في عمليات الرقمنة المصرفية وتبنى التكنولوجيا المالية وذلك على النحو التالى :

وبشأن **المحور الاول الإفصاح عن قنوات البنك الرقمية وخدماتها المصرفية وإمكانية الوصول لهذه الخدمات** اتفقت الدراسات السابقة (عقل&زهرى،٢٠٢٠؛ البنك المركزى المصرى، ٢٠٢١؛ (Margaret et al., 2016 ;Khan,2017; Shihadeh et al.,2018 ;Kumar,2018 ;Yao et al .,2018;Wadesango& Magaya,2020 ;Chen&Wang,2021 ;Chen et al.,2021; Komil,2022 ;Isa et al.,2023) على أن الرقمنة فى البنوك التجارية تعتمد على القنوات والوسائل الرقمية لتقديم الخدمات المصرفية للعملاء، والتي تمكن العملاء من القيام بالعديد من المعاملات البنكية في أي وقت ومن أي مكان ذاتياً دون الذهاب لفروع البنك، مما يستلزم قيام البنك بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهذه القنوات الرقمية مع مقارنتها بالفترة المالية السابقة.

أما **المحور الثانى الإفصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إدارتها** فقد اتفقت الدراسات السابقة (عقل& زهرى،٢٠٢٠؛ البنك المركزى المصرى، ٢٠٢٠؛

(Gonzalez, 2017 ;Ditsheggo,2018; Zabala&Slusarczyk,2020 ;Zhang et al.,2022 ;Christine ,2022 ;Asongu et al.,2022; Tjondro et al.,2022).

وذلك من خلال الاعتماد على المعايير المحاسبية، وقانون البنك المركزى ولائحته وتعديلاته، وتعليمات البنك المركزى وخلاصة تجارب البنوك والدراسات السابقة.

على أن الرقمنة يترتيب عليها عدة أنواع من المخاطر من أهمها: المخاطر الاستراتيجية[٢] ، والمخاطر التشغيلية[٣] وهذه المخاطر تعتبر من أهم مخاطر الرقمنة فى البنوك التجارية نظرا لتعدد مصادرها والتى تتمثل فى : مخاطر الاستعانة بالمصادر الخارجية[٤] والمخاطر السيبرانية[٥] ومخاطر الأنظمة[٦] ومخاطر الإمتثال[٧] و مخاطر السمعة[٨]، ومخاطر التشغيل

---

[٢] تعرف **المخاطر الاستراتيجية** على أنها المخاطر الناجمة من سوء التخطيط والتنفيذ لاستراتيجية التحول الرقمي ، أو عدم توافقها مع استراتيجية البنك (Asongu et al.,2022; Christine ,2022 ; Zhang et al.,2022).

[٣] تعرف **المخاطر التشغيلية** على أنها الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها البنك نتيجة الخلل في نظام الرقابة الداخلية أو نظام التشغيل الداخلي لديه، أو إخفاق وفشل العاملين والموارد البشرية في أداء مهامهم بكفاءة، أو أعطال في أنظمة التشغيل الإلكترونية، أو نتيجة عوامل وأحداث خارجية، ويتضمن ذلك عمليات التزوير والغش، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية (Asongu et al.,2022; Tjondro et al.,2022) .

[٤] تعرف **مخاطر الاستعانة بمصادر خارجية** على أنها المخاطر الناجمة عن عدم مقدرة البنك على الرقابة على توافر شبكة الانترنت التي تعتبر أساس لتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية الرقمية. وأيضا اعتماد بعض البنوك على الغير في إدارة البنية التحتية التكنولوجية المناسبة لدعم الرقمنة المصرفية، وهذا قد يتطلب ربط وتكامل أنظمة البنك بأنظمة هذا الطرف، مما قد يعرض البنك إلى أخطاء في التشغيل علاوة على مخاطر إضافية ترتبط بالسرية، بالإضافة إلى اعتماد البنوك على موردي الخدمات والتقنيات اللازمة للرقمنة المصرفية (Zhang et al.,2022 ;Christine ,2022 ;Asongu et al.,2022).

[٥] تعرف **المخاطر السبرانية** على أنها المخاطر الناجمة عن احتمالات الاختراق والقرصنة والوصول غير المصرح لأنظمة البنك وسرقة بيانات حسابات العملاء، أو تقليد البرمجيات أو تزوير معلومات مطابقة للبرامج الإلكترونية، أو تعديل بعض المعلومات بخصوص حسابات العملاء، إضافة إلى ذلك الإساءة من قبل بعض العملاء نتيجة عدم الاستخدام السليم للتقنيات الرقمية وعدم اتخاذ كافة التدابير اللازمة بالتأمين (Asongu et al.,2022; Tjondro et al.,2022).

[٦] تعرف **مخاطر أنظمة البنك** على أنها المخاطر الناجمة عن عدم تكامل أو كفاءة أنظمة البنك وشموليتها مع التحول الرقمي أو عدم ملائمة تصميم هذه الأنظمة للخدمات المصرفية الرقمية، وأيضا احتمال الأخطاء أو العيوب أو الأعطال أو عدم كفاية في الأجهزة والبرمجيات اللازمة للرقمنة المصرفية، علاوة على عدم إلمام بعض العاملين بالبنوك بالاستخدام الأمثل للتقنيات الرقمية وافتقارهم إلى الخبرة الكافية لملاحقة التطورات المتسارعة في تكنولوجيا معلومات الاتصالات والتكنولوجيا الرقمية (Gonzalez, 2017 ;Ditsheggo,2018; Zabala&Slusarczyk,2020).

[٧] تعرف **مخاطر الامتثال** على أنها المخاطر الناجمة عن عدم التزام البنك بالقواعد القانونية والتنظيمية الحاكمة للرقمنة المصرفية أو عدم وجودها، خاصة القواعد المنظمة للتعاقدات المصرفية الرقمية وحجيتها في الإثبات، والتوقيع الإلكتروني، وأنظمة ووسائل الدفع الرقمي، والعملات المشفرة، التكنولوجيا المالية، وجرائم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحماية البيانات الشخصية، وحماية المستهلك المالي، وأمن المعلومات والخصوصية، وسرية الحسابات، وخصوصية العميل، والمراسلات الإلكترونية، والملكية الفكرية لبرمجيات والمواقع الإلكترونية للبنك، وقواعد بيانات البنك، وعلاقات وتعاقدات البنك مع الجهات المزودة للتقنيات الرقمية والبنية التحتية اللازمة للرقمنة المصرفية (Gonzalez, 2017 ;Ditsheggo,2018; Zabala&Slusarczyk ,2020) .

[٨] تعرف **مخاطر السمعة** على أنها المخاطر الناجمة عن تكوين راي سلبى تجاه البنك نتيجة نتيجة عدم مقدرة البنك على إدارة أنظمته بكفاءة أو حدوث اختراق مؤثر لها أو عدم توفير الخدمات المصرفية الرقمية وفق معايير الأمان

الأخرى، والتي يجب على البنك الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهذه المخاطر وكيفية ادارتها مع مقارنتها بالفترة المالية السابقة على أن يكون الإفصاح كافياً، بحيث يكون محدداً لمخاطر الرقمنة التي تواجه البنوك على ألا يؤثر ذلك قدرة البنك في الحفاظ على خصوصية البيانات وأمنها.

وفيما يتعلق **بالمحور الثالث الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة في عمليات الرقمنة المصرفية وتبنى التكنولوجيا المالية** فقد أتفقت الدراسات السابقة (عقل&زهرى،٢٠٢٠؛ Votintseva et al.,2019 ; Ditsheggo,2018; Buh& Goldberg,2020 ;Suleiman& Kassem,2021; Aben et al.,2021; Broby,2021 ;Komil,2022 ;Agostion et al.,2022) . على أن الرقمنة تتطلب دخول البنوك في مجموعة من الاتفاقيات مع العديد من الأطراف ذوي العلاقة من أهمها شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولاشك أن المعلومات عن هذه الاتفاقيات والمعاملات تكون مناسبة لاحتياجات مستخدمي التقارير المالية ، ومن ثم ينبغي أن يفصح البنك عن هذه المعلومات مع مقارنتها بالفترة المالية السابقة.

وانطلاقاً مما سبق قام الباحث باشتقاق اطار للإفصاح القياسى عن مؤشرات الرقمنة فى البنوك التجارية، يشمل ما يجب الافصاح عنه وفقا للاطار الحالى لاعداد التقارير المالية للبنوك مع الاخذ فى الاعتبار لجنة بازل III بافتراض تفعيلها كاملة، وتعليمات البنك المركزى. قام الباحث ببناء المؤشر استكمالا لما قامت به دراسة عقل & زهرى(٢٠٢٠) والدراسات السابقة، وهو ما سيقوم الباحث بالاعتماد عليه فى قياس مستوى

والسرية والدقة والتوقيت والاستمرارية والاستجابة الفورية لحاجات ومتطلبات عملائه. (Zabala&Slusarczyk,2020) (البنك المركزي المصري ، ٢٠٢١)

إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة وذلك على النحو التالى .

مؤشر الإفصاح القياسى عن مؤشرات الرقمنة بالبنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية

أولا: الإفصاح عن قنوات الخدمات المصرفية الرقمية وإمكانية الوصول لهذه الخدمات (٢٠ بند)	
١	عدد فروع البنك الإلكترونية أو الرقمية والتوزيع الجغرافي لها ،وهل وصلت للمناطق جديدة أم لا.
٢	عدد ماكينات الصراف الالى للبنك والتوزيع الجغرافي لها،وهل وصلت للمناطق جديدة أم لا.
٣	عدد مشتركي القيام بالتحويل البنكى لأى حسابات بنكية أخرى محلية أو دولية عبر الانترنت
٤	عدد مشتركى تقديم طلبات القروض عبر الانترنت، ومنصات الاقراض الرقمية
٥	عدد عمليات نماذج الائتمان الرقمية
٦	عدد عمليات مدفوعات فواتير المرافق والسياحة عبر الانترنت
٧	عدد مشتركى خدمات البنك الناطق
٨	عدد عمليات كشف الحساب الإلكترونى عبر الانترنت
٩	عدد البطاقات / أدوات الدفع المصدرة من قبل البنك مصنفة وفقاً لنوعها
١٠	عدد العمليات لبطاقات / أدوات الدفع التي تمت بدون إدخال الرقم السرى.
١١	عدد نقاط البيع الإلكترونية التي تقبل البطاقات أو أدوات الدفع الخاصة بالبنك.
١٢	عدد مشتركي وقواعد ورسوم وقيمة المعاملات عبر الانترنت البنكي للأفراد والشركات
١٣	عدد مشتركي ومعدل النشاط وقواعد ورسوم وقيمة المعاملات عبر تطبيق المحفظة الإلكترونية.
١٤	عدد مشتركي وقواعد ورسوم وقيمة المعاملات عبر تطبيق الهاتف البنكي.
١٥	قواعد ورسوم وقيمة معاملات وسائل المدفوعات الإلكترونية اللاتلامسية.
١٦	مبادرات الخدمات المصرفية المفتوحة Banking Open API
١٧	خدمة تبادل المراسلات بين البنك وعملائه عبر البريد الالكترونى
١٨	منصة التداول الالكترونى لتداول العملات الاجنبية
١٩	التحقق البيومترى(من خلال تسجيل الدخول عبر نظام التعرف على الوجه لنظام IOS لجميع الخمات المصرفية)
٢٠	الربط الرقمى للشهادات والودائع

	ثانيا: الإفصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية وإساليب إدارتها (٢١ بند)
٢١	استراتيجية التحول الرقمي وعلاقاتها مع الاستراتيجية العامة للبنك.
٢٢	خطط البنك للحفاظ على التشغيل المستمر للبنية التحتية التكنولوجية.
٢٣	ادارة البيانات والامن السيبرانى
٢٤	عدد الحالات المكتشفة لحالات تزوير البطاقات، والاحتيالات عن طريق التطبيقات الإلكترونية
٢٥	الخسائر التى تم تجنبها لحالات تزوير البطاقات وحالات الاحتيال عبر التطبيقات
٢٦	عدد البطاقات المحجوبة بسبب المعاملات المشبوهة والاحتيالية، مع عدم وقوع أى خسائر فعلية
٢٧	عدد البطاقات المحجوبة بسبب المعاملات المشبوهة والاحتيالية، مع وقوع خسائر فعلية
٢٨	استراتيجيات وخطط وإجراءات تأمين أنظمة والبيانات الخاصة العملاء.
٢٩	الأصول المشفرة المملوكة للبنك إن وجدت والتكنولوجيا التي تقوم عليها.
٣٠	خطط دعم الأنظمة الرقمية الجديدة.
٣١	خطط تجنب زيادة تذبذب الودائع حديثة العهد التقنية.
٣٢	خطط إدارة المخاطر التكنولوجية الحديثة.
٣٣	استراتيجية توعية العملاء بالخدمات المالية الرقمية وكيفية تأمين استخدامها، والتواصل المستمر مع العملاء.
٣٤	خطط تأمين تطبيقات التكنولوجيا المالية قبل إطلاقها للعملاء.
٣٥	خطط التغلب على التحديات التشغيلية المرتبطة بالانظمة الرقمية الجديدة.
٣٦	خطط تجنب مخاطر الاستبعاد والتمييز المرتبطة بالتقنيات الحديثة.
٣٧	الإجراءات التصحيحية التي اتخذها البنك بسبب الاختراقات الأمنية والقراصنة، التي قد تعوق تزويد النظم والخدمات المتعلقة بالعمليات المصرفية الإلكترونية.
٣٨	أنظمة الحماية الملائمة بما يتناسب والمعايير والقواعد المعمول بها للتأكد من هوية العملاء والتوقيع الإلكتروني والتشفير وخلافه.
٣٩	عدد حالات الاختراق المرتبطة بأمن البيانات، وعدد حالات الدخول غير المصرح بيها والناتجة عن إخفاقات الموظفين أو العمليات أو أوجه القصور في الأنظمة و التكنولوجيا.
٤٠	خطط تدريب الكوادر المصرفية لتتمكن من مواكبة التطورات المتلاحقة في ظل التحول الرقمي وتحقيق متطلباته.
٤١	عدد حالات عدم الامتثال لقواعد الخدمات المصرفية الرقمية.
	ثالثا: الإفصاح عن الاتفاقات مع شركات التكنولوجيا الرقمية و المالية (٤ بنود)
٤٢	العقود الموقعة مع شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تضمن السرية، والدقة في تجميع واستخدام المعلومات الخاصة بالعملاء.
٤٣	أساليب وأهداف التعاون والتحالفات مع شركات التكنولوجيا المالية.
٤٤	نسب مساهمات البنك في شركات التكنولوجيا المالية.
٤٥	ضوابط تأمين البنية التحتية عند تعهيد الخدمة لشركات التكنولوجيا المالية. وهو ما يعرف بتقرير الضوابط الداخلية لمقدمي الخدمة.

يخلص الباحث مما سبق إلى أن إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة يعتبر أمراً حيوياً ومن الأمور الهامة للبنوك التجارية، نظرا لما تتميز به البنوك التجارية من ارتفاع نسبة التعاملات الرقمية ، حيث تبع الحاجة إلى وجود إطار متكامل للإفصاح عن مؤشرات الرقمنة فى التقارير المالية بما يتناسب مع أهمية الرقمنة وفى ظل حالة عدم التأكد، ولحاجة مستخدمى التقارير المالية بالبنوك إلى معلومات ملاءمة وموثوقة وقابلة للمقارنة، تتعلق بدرجة السيولة والربحية ودرجة المخاطرة، وذلك لمساعدتهم فى تقييم الاداء المالى للبنوك، بالاضافة إلى مساعدتهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية، والحاجة إلى معلومات تساعدهم على فهم مؤشرات الرقمنة والابعاد المرتبطة بها. لذلك يجب أن تعكس التقارير المالية المنشورة تلك المؤشرات، وتداعيتها على أداء البنوك، ودورها فى تخفيض فجوة عدم تماثل المعلومات، بحيث يكون إفصاحاً شاملاً بدرجة كافية لمقابلة احتياجات مستخدمى المعلومات، ويحقق مستوى أفضل من الفهم السليم لطبيعة مؤشرات الرقمنة فى البنوك التجارية. وهو ما سوف يتناوله الباحث بمزيد من التفصيل فى البحث الحالى.

٢/٦ عدم تماثل المعلومات: المفهوم والمقاييس والمخاطر والمحددات

حظى موضوع عدم تماثل المعلومات باهتمام كبير من جانب الباحثين (Machdar et al ., 2017; Michaels & Grüning, 2017; Nuanpradit, 2018; Moore,2019 ;Khatali,2020; Tsindeliani &Mikheeva,2021; Roshan&Abdi,2022 ; Asongu et al.,2022).

وبدءا بمفهوم عدم تماثل المعلومات، فيتضح للباحث من خلال تحليل الدراسات السابقة منها (Foomani & Sarlak,2018 ; Kiswanto, & Fitriani ,2019; Juniarti,2019 ; Loureiro& Silva,2019; Nguyen et al. ,2019).

عدم الاتفاق على تعريف محدد لعدم تماثل المعلومات حيث اتفق البعض

(Michaels & Grüning, 2017; Nuanpradit, 2018 ;Tsindeliani &Mikheeva,2021). على تعريف عدم تماثل المعلومات بالحالة التى يتباين فيها المحتوى المعلوماتى لبند ما لدى الاطراف المختلفة المشاركة فى المعاملة الواحدة قبل أو بعد نشر التقرير المالى، مما يزيد من درجة عدم التأكد فى سوق الاوراق المالية، ليسمح للبعض بتجنب خسارة معينة أو تحقيق عائد غير عادى دون اخرون وهو ما ينعكس سلبا على السوق.. فى حين تطرق البعض الاخر (Foomani & Sarlak,2018; Roshan&Abdi,2022; Asongu et al.,2022) له من منظور امتلاك الاطراف الداخلية لمعلومات عن قيمة الشركة الحقيقية بشكل أكثر من الاطراف الخارجية مما يزيد من مقدرتهم على تحقيق الربح، وعلى التنبؤ بوضع الشركة المستقبلى.

وأشار كل من (Machdar et al ., 2017 ;Moore.,2019 ;Khatali,2020) إلى عدم تماثل المعلومات على أنه اختلال التوازن فى الاسواق المالية، حيث يمتلك طرف واحد فى معاملة حالية أو محتملة معلومات تتجاوز معلومات الطرف الاخر من حيث الكمية أو الجودة أو التوقيت.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن مصطلح **عدم تماثل المعلومات** يشير بشكل عام فى الأدب المحاسبى إلى " ظاهرة عدم تكافؤ المحتوى المعلوماتى للأطراف المشاركة فى السوق سواء الداخلية أو الخارجية، من حيث الكمية أو الجودة أو التوقيت مما يؤثر على المحتوى الاقتصادى لتلك المعلومات" .

أما **فيما يتعلق بقياس عدم تماثل المعلومات**، فيتضح للباحث من تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة منها

(Abad et al.,2017 ;Martı´nez-Ferrero et al., 2018 ; Kiswanto, & Fitriani ,2019; Juniarti,2019 ; Loureiro& Silva,2019 ; Nguyen et al. ,2019 ; Abdul Ghafoor et al.,2019 ; He &Marginson, 2020; Khatati, 2020; Li,2020; ;Tsindeliani .&Mikheeva,2021 ;Roshan&Abdi,2022 ;Asongu et al.,2022)

إمكانية تقسيمها إلى ثلاث فئات: مقاييس تتعلق **بتداول الاسهم فى سوق الاوراق المالية** (التى منها؛ مدى السعر Bid- Ask- Spread، وحجم التداول Trading Volume)، مقاييس تتعلق **بتنبؤات المحللين الماليين** (والتى منها؛ دقة تنبؤات المحللين الماليين Analysts Forecast Accuracy) ومقاييس آخرى خاصة **بالفرص الاستثمارية المتاحة وأسعار وعوائد الاسهم** (والتى منها؛ تقلب وتذبذب عوائد الاسهم Returns Volatility، وربحية التداول الداخلى)

ويعد من **أكثر المقاييس استخداما** فى قياس مشكلة عدم تماثل المعلومات مدخل مدى السعر (Martı´nez-Ferrero et al., 2018 ; Kiswanto, & Fitriani ,2019; Juniarti,2019 ; Loureiro& Silva,2019 ;Nguyen et al. ,2019; Tsindeliani &Mikheeva,2021; Roshan&Abdi,2022; Asongu et al.,2022) . والذى يعبر عن أعلى سعر يكون المستثمر على استعداد لدفعه عند شراء السهم وأدنى سعر يكون المستثمر على استعداد لقبوله عند بيع السهم ، فكلما زادت فروق أسعار العرض والطلب (مدى السعر) دل ذلك على زيادة مشكلة عدم تماثل المعلومات نتيجة قيام المستثمرين الذين لديهم معلومات أكثر باستغلال تلك المعلومات فى زيادة فروق السعر لتعظيم مكاسبهم من عملية تبادل الاسهم مع المستثمرين الذين لديهم معلومات أقل، كما يتميز هذا المدخل بسهولة الاستخدام وأنه أقل عُرضة لأخطاء القياس، وبالتالى فهو من المقاييس الأكثر

ملاءمة فى مجال المحاسبة والمراجعة وهو ما سوف يقوم الباحث بالاعتماد عليه فى قياس درجة عدم تماثل المعلومات فى ظل التحليل الأساسى للبحث.

أما بشأن مخاطر عدم تماثل المعلومات، فقد تبين للباحث من تحليل الدراسات السابقة (Nguyen et al. ,2019; Tsindeliani &Mikheeva,2021; Roshan&Abdi,2022; Asongu et al.,2022) . إمكانية تقسيمها إلى نوعين: مخاطر اخلاقية Moral Hazard (تحدث نتيجة التعارض فى المصالح بين الادارة والملاك، فقد تقوم الادارة بتعظيم مصالحها الذاتية على حساب الملاك، وذلك كنتيجة لعدم حصول الوكيل على المعلومات الكافية التى تمكنه من متابعة نشاط الادارة)، ومخاطر الاختيار العكسى Adverse Selection (التى تحدث نتيجة سوء اختيار من المساهمين لوكلائهم من الادارة، مما يؤدى لعدم الكفاءة فى استخدام الموارد المتاحة مما يضر بمصلحة المساهمين) .

وبشأن محددات عدم تماثل المعلومات فى البنوك التجارية، فقد تبين للباحث من تحليل الدراسات السابقة (Nguyen et al. ,2019; Tsindeliani &Mikheeva,2021; Roshan&Abdi,2022; Asongu et al.,2022). إمكانية تقسيمها إلى ثلاث فئات: محددات تتعلق **بسمات البنك** (التى منها؛ الخصائص التشغيلية للبنك نفسه كحجم البنك، ونسبة الرفع المالي، والربحية ، كفاءة الادارة ، درجة تركز أو تشتت الملكية)، محددات تتعلق **بمنشأة المحاسبة والمراجعة** (والتى منها؛ حجم منشأة المحاسبة والمراجعة ، نوع رأى مراقب الحسابات) والبعض الآخر خاص **ببيئة الممارسة المهنية** (متغيرات النظام القانونى وحماية المستثمر، تفعيل دور وسطاء المعلومات، تفعيل اليات الحوكمة الداخلية والخارجية، والتوسع فى نطاق الإفصاح الاختيارى).

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن ظاهرة عدم تماثل المعلومات يصاحبها العديد من المخاطر والتى تتمثل فى؛ زيادة فجوة المعلومات وخطر المعلومات، وتهديد مهنة المحاسبة لتحقيق اهدافها، بما ينعكس سلبا على قرارات أصحاب المصالح، وأن هناك بعض الوسائل اللازمة لتخيفض عدم تماثل المعلومات كالتوسع فى الإفصاح المحاسبى الاختيارى من ناحية، والتوسع فى الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة من ناحية آخرى، للعمل على زيادة مستوى الشفافية وتوسيع نطاق الإفصاح، ومن ثم تعزيز سيولة الأسواق المالية، وتخفيض تكلفة العمليات، وتسهيل التواصل بين البنوك والمستثمرين.

٣/٦ – تحليل العلاقة بين إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة وعدم تماثل المعلومات واشتقاق فرض البحث.

اتفقت بعض الدراسات (Khan,2017;Rajapathirana&Hui,2018; Shihadeh et al.,2018; Ditsheggo,2018;Yao et al .,2018 ; Al-Chalabi et al.,2019 ; Buh&Goldberg,2020 ;Kertschmer&Khashabi,2020;Valentinetti&Munoz,2021 ; Roshan&Abdi,2022; Asongu et al.,2022) على مردود ومنافع إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة على تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات ، حيث أشارت الدراسات سالفة الذكر إلى أن إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة يمكن أن يساعد في دعم منظومة الابتكار الرقمي داخل البنوك، وذلك من خلال باستحداث خدمات بنكية جديدة أكثر تنافسية من شأنها توفير المعلومات الضرورية لمعدى التقارير المالية فى الوقت الفعلى، مما يساهم بدوره فى تقصير فترة إعداد التقارير المالية ونشرها، ولا شك أن إتاحة التقارير المالية للأطراف الخارجية فى الوقت الفعلى سوف يحد من الميزة المعلوماتية لدى الاطراف المطلعة، ويقل من درجة عدم تماثل المعلومات فى سوق الاوراق المالية.

وأضاف البعض (Kipp et al.,2019 ;Hasan & Cready,2019; .Shan&Troshani,2021; Chen et al.,2021 ; Yunita,2021 ;Broby,2021) أن إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة، ستمكن البنوك التجارية من توصيل المعلومات بسرعة إلى مجتمع ممتد عبر الانترنت من أصحاب المصلحة، من أى مكان، وفى أى وقت، وبتكلفة منخفضة، وبالتالى تحقيق وصول أسرع للمستثمرين، وبطريقة مباشرة دون وسطاء معلومات وفى الوقت المناسب، وبتكاليف اقتناء أقل، ومن ثم فأن سرعة نشر التقارير المالية يعد عاملاً رئيسيا فى تخفيض عدم تماثل المعلومات،، كما تساهم الرقمنة فى تغيير بيئة الإفصاح من خلال تحويل التقارير المالية من قناة اتصال احادية الاتجاه الى ثنائية الاتجاه تتيح التفاعل مع أصحاب المصالح، مما يزيد من مستوى الشفافية والدقة ويخفف من مشكلة عدم تماثل المعلومات. الامر الذى يحفز البنوك التجارية على التوسع فى هذا الإفصاح.

وفى نفس السياق أشار البعض

(Harelimana&Bosco,2017 ; Kumar,2018 ;Votintseva et al.,2019; .Suleiman& Kassem,2021;Chen&Wang,2021 ;Isa et al.,2023) إلى ان إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة يمكن ان يؤدى إلى تضييق فجوة المعلومات بين الإدارة ومستخدمي التقارير المالية، من خلال توفير معلومات تمكن مستخدميها من تقييم مقدرة البنك على توفير قنوات للخدمات المصرفية الرقمية، و تقييم مقدرة البنك على إدارة مخاطر الرقمنة المصرفية ، بالإضافة إلى توفير معلومات تمكن مستخدميها من تقييم مقدرة البنك على توليد التدفقات النقدية المستقبلية من الرقمنة، وهو ما يترتيب عليه زيادة كمية المعلومات التى يتم استخدامها فى عملية اعداد التقارير السنوية، وبالتالي زيادة جودة ومستوى الإفصاح والشفافية المتعلقة بمنافع ومخاطر الرقمنة افى البنوك التجارية، مما

ينعكس إيجابيا على تقدير المستثمرين للقيمة السوقية للبنوك وإقبالهم على الإستثمار في أسهم تلك البنوك.

واتفق كل من

(Dimitriu& Matei,2015; Singerova,2018 ; Dordevic et al.,2018; . Janackovic et al.,2018 ;Agostion et al.,2022 ;Roshan&Abdi,2022)

على أن الافصاح عن مؤشرات الرقمنة تساعد فى تعزيز وصول المستخدم النهائى للمعلومات المحاسبية فى الوقت المناسب ، حيث يتم تزويد المستخدمين بالمعلومات بشكل أسرع وبغض النظر عن مواقعهم، وبالتالى يقلل الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة من عدم تماثل المعلومات المتاحة للمستخدمين الداخليين والخارجيين، ويحقيق المساواة فى الوصول للمعلومات، ومن ثم مساهمة الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة فى خلق بيئة معلومات أكثر ثراء ، الأمر الذى ينعكس فى تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات فى الاسواق المالية. وأضافت الدراسات سالفة الذكر أن تقنية المحاسبة السحابية سوف تساهم فى زيادة جودة التقارير المالية، وتخفيض درجة عدم تماثل المعلومات، من خلال ضمان اتساق المعالجات المحاسبية مع معايير المحاسبة وعدم الخروج عنها، وسلامة المعالجات المحاسبية وخلوها من الاخطاء ، مما يساهم فى زيادة دقة وكفاءة التقارير المالية، وتخفيض عدم تماثل المعلومات فى القطاعات المصرفية التى تطبق هذه التقنية مقارنة بالقطاعات الاخرى التى لا تطبقها.

واتفق كل من (Margaret et al., 2016;Wadesango& Magaya,2020; Broby,2021; Agostion et al.,2022). على أن ارتفاع مستوى الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة يساهم في تخفيض تكلفة رأس المال، حيث تؤدى زيادة درجة الإفصاح عنها إلى تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والإدارة، حيث يوفر إفصاح

البنوك عن مؤشرات الرقمنة طريقة للإفصاح الفورى للمعلومات، بما يتيح لمن يستخدمون هذه المعلومات مزيدا من المرونة عند البحث عن معلومات حول البنوك التى استثمروا فيها أو يرغبون فى الاستثمار فيها، الأمر الذى يساهم فى زيادة سيولة أسواق رأس المال، مما قد ينعكس على تخفيض تكلفة رأس المال.

وأضاف كل من(Martı´nez-Ferrero et al., 2018 ;Khatati, 2020; Li,2020 ;Suleiman& Kassem,2021) أن إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة يوفر للمحللين الماليين بعض المعلومات الضرورية عند بناء نماذج التنبؤ المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية، حيث أنه عند بناء نماذج التنبؤ يؤخذ في الاعتبار ظروف عدم التأكد المرتبطة بمخاطر الرقمنة. وبالتالي فإن توفير معلومات عن هذه المخاطر يعمل على تخفيض التشتت لدى المحللين الماليين عند بناء هذه النماذج، ومن ثم تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات.

وفى نفس السياق اتفق البعض

(AL Htaybat et al., 2017; KPMG, 2019;Votintseva et al.,2019 ;Kipp et al.,2019 ;Hasan & Cready,2019 ;OCED, 2020; Wadesango& Magaya,2020; Shan&Troshani,2021; Aben et al.,2021 ; Christine ,2022). على وجود اتجاهين للعلاقة بين إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة وفجوة عدم تماثل المعلومات. إذ يتمثل **الاتجاه الأول** في وجود علاقة سلبية بين مستوى ذلك الإفصاح ومشكلة عدم تماثل المعلومات، بما يشير إلى امكانية استخدام تقنيات الرقمنة الجديدة لتقليل مستوى عدم تماثل المعلومات، حيث تسمح هذه التقنيات للبنك بنقل المعلومات إلى المستثمر بشكل مباشر، وبالتالى إنخفاض الوقت والجهد المستهلك فى البحث، من خلال مصادر الاخبار المختلفة للبحث عن المعلومات وجمعها، بالاضافة إلى

أى سعر مدفوع للوصول إلى المعلومات، وبالتالى تقليل تكاليف حيازة المعلومات والسماح لمزيد من المستثمرين المحتملين بمعالجة المعلومات بما يقلل من عدم تماثل المعلومات.وبالتالى يوفر إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة المعلومات المحاسبية عند وقوع الاحداث المالية، وليس مع تأخر زمنى، وهو ما يترتيب عليه زيادة كمية المعلومات المحاسبية وجودتها التى يتم استخدامها فى عملية أعداد التقارير، مما يزيد من مستوى الشفافية والدقة ويخفف من مشكلة عدم تماثل المعلومات، الامر الذى يحفز القطاع المصرفى على التوسع فى هذا الإفصاح، ويدعم الثقة في البنوك التجارية، ويسهم في توسيع قاعدة العملاء. وأضافت دراسة Chanias et al(2019) أن الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة يساعد في تقييم مدى توافق البنك مع التشريعات والقواعد التنظيمية، مما يبث روح الطمأنينة لدى الأطراف أصحاب المصالح بخصوص مستقبل واستمرارية البنك.

أما الاتجاه الثانى فيرى البعض

(Gonzalez, 2017 ;Zabala&Slusarczyk ,2020;
.Buh&Goldberg,2020; Suleiman& Kassem,2021 ;Tjondro et al.,2022)

أنه برغم منافع ومزايا إفصاح البنوك مؤشرات الرقمنة والتى تشمل التكلفة المنخفضة للإفصاح، والوصول الفورى والسريع للمعلومات، إلا أنه توجد بعض التحديات والمخاطر التى تواجه هذا الإفصاح، والتى تتعلق بالحمل الزائد للمعلومات، والتى يكون من الصعب جدا الحفاظ على خصوصيتها وأمنها. خاصة فى ظل الوقت الذي تتعرض فيه البنوك للمزيد من التهديدات المتعلقة بالجرائم السيبرانية والاحتيال، بالاضافة الى تعرض البنوك التجارية للعديد من المخاطر الأخرى، والتي يجب على البنك الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهذه المخاطر وكيفية ادارتها، والتى يخشى الكثيرون الإ يكون إفصاح كافياً، يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية، ويؤدى إلى مزيد من مشكلة عدم تماثل المعلومات.

وفى نفس السياق يرى البعض الآخر

(Bose et al.,2017 ; Gonzalez, 2017 ;Abbas et al.,2019 ;Guan et al.,2019 ;Rahmawati et al.,2020 ;Gaoual & Geryville, 2021 ;Lateef& Mohammed,2021 ;Yunita,2021 ; Roshan& Abdi,2022 ;Christine ,2022 ;Asongu et al.,2022)

أن إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة يمكن أن يكون ذات تأثير محدود على تخفيض فجوة عدم تماثل المعلومات، وأن هذه الفجوة تعود فى جزء كبير منها إلى خصائص البنك نفسه والعوامل الاقتصادية المحيطة (كالنمو الاقتصادى ومعدل التضخم) به أكثر من الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة، فقد أشارت الدراسات سالفة الذكر إلى وجود ارتباط سلبى بين إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة وعدم تماثل المعلومات، وأن هذه العلاقة أكثر وضوحا فى البنوك ذات الربحية والسيولة المرتفعة، والبنوك الاكبر حجما والتى تتميز بجودة الأصول، وكفاية رأس المال، الأمر الذى يعمل على توفير المعلومات لمستخدمى التقارير المالية، وبالتالى المساهمة فى رفع كفاءة الاسواق المالية من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات.

يتضح للباحث مما سبق أن الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة يمكن اعتباره سلاحا ذو حدين ، إما أن يؤدى إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات، أو يؤدى إلى مزيد من عدم تماثل المعلومات، ويلقى هذا الضوء على ضرورة وجود اطار تنظيمى متجدد يجسد إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة، حتى لا تحدث نتائج عكسية فى ظل بيئة معلومات متغيرة ومعقدة، قد تؤدى إلى تبعات للإفصاح غير مرغوبة.

كما يتضح للباحث مما سبق اتفاق الدارسات السابقة على أنّ زيادة إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة ينعكس سلبا على عدم تماثل المعلومات. وبالرغم من أنّ كل دراسة تناولت تلك العلاقة فى بيئة مختلفة إلاّ أن معظمها استنتجت أنّ ارتفاع مستوى إفصاح

البنوك عن مؤشرات الرقمنة ينعكس إيجابا على جودة مخرجات النظام المحاسبي. كما يساعد أيضاً فى تخفيض الوقت والتكاليف المتعلقة بالحصول على المعلومات. وهذا بدوره ينعكس فى تخفيض فجوة عدم تماثل المعلومات. ونظراً لندرة الدراسات التي تمت في البيئة المصرية وهو ما يبرر هذه القضية البحثية محل الجدل من التحقق من العلاقة بين إفصاح البنوك المصرية عن مؤشرات الرقمنة وعدم تماثل المعلومات، واتفاق الباحث مع وجهة نظر التأثير السلبى والمعنوى لإفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة على عدم تماثل المعلومات، ولذلك يتوقع الباحث أن يكون لإفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة تأثير سلبى ومعنوى على عدم تماثل المعلومات. وهو ما يقوده إلى اشتقاق فرض البحث كالتالي:

H1: يؤثر مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة سلبا ومعنويا على عدم تماثل المعلومات .

٦/٤- منهجية البحث (التحليل الأساسى والتحليلات الأخرى)

يستعرض الباحث منهجية البحث تمهيداً لاختبار فروض البحث في بيئة الاعمال وصناعة البنوك المصرية. ولذلك سيتم تناول كل من؛ الهدف من الدراسة التطبيقية، مجتمع وعينة الدراسة، أدوات واجراءات الدراسة، توصيف وقياس متغيرات الدراسة، وأخيراً نتائج اختبار فروض البحث.

٦/٤/١- الهدف من الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فرض البحث الرئيسي ، لتحديد ما إذا كان مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة يؤثر على عدم تماثل المعلومات قياسا على

(Aben et al.,2021;Yunita,2021 ; Suleiman& Kassem,2021; .Roshan &Abdi ,2022; Isa et al.,2023)

٦/٤/٢- مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة فى البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، خلال الفترة من ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢١ ، وقد تم اختيار عينة تحكمية من هذه البنوك روعي في اختيارها عدة اعتبارات. أهمها أن تكون قوائمها المالية والايضاحات المتممة للشركات متوفرة خلال سنوات الدراسة، وأن تقوم بنشر قوائمها المالية بالجنيه المصري. وقد تم استبعاد مشاهدات البنوك التي لم تتوفر قوائمها المالية، وكذلك البنوك غير المقيدة بالبورصة المصرية والبنوك التى تعد قوائمها المالية بعملة أجنبية قياساً على (Abd EL Hafiez,2019). وبذلك بلغ عدد بنوك العينة محل الدراسة (١٢) بنك بحجم إجمالي مشاهدات (٣٦) مشاهدة (ملحق ١).

٦/٤/٣ أدوات وإجراءات الدراسة

تتمثل أدوات الدراسة فى القوائم المالية المنشورة لعينة الدراسة والايضاحات المتممة للبنوك وتقارير الاستدامة والتي تم الحصول عليها من خلال عدة مصادر منها؛ موقع مباشر لنشر المعلومات، والمواقع الالكترونية للبنوك كوسيلة رئيسية للحصول على المعلومات. قياساً على (Abd EL Hafiez,2019). أما **بشأن اجراءات الدراسة**، فقد قام الباحث بتجهيز البيانات المطلوبة، وبدءاً بالمتغير المستقل الخاص بمستوى إفصاح البنوك الفعلى عن مؤشرات الرقمنة من خلال قسمة بنود الإفصاح الفعلية التى تم الحصول عليها من تحليل المحتوى للتقارير المالية المنشورة، على مؤشر الممارسات القياسية للإفصاح عن مؤشرات الرقمنة، والمشتق من الدراسة النظرية ، والمتغير التابع الخاص بعدم تماثل المعلومات من خلال الاعتماد على مدى السعر.

٦/٤/٤- نماذج البحث (التحليل الأساسي والتحليلات الآخرى)

يتضح من تتبع الفرض الرئيسي للبحث وهدفه في ظل تحليله الأساسي أن متغيرات الدراسة تتضمن متغير تابع هو عدم تماثل المعلومات، ومتغير مستقل هو مستوى إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة، ويمكن توضيح نموذج البحث فى ظل التحليل الاساسى كما يلي:

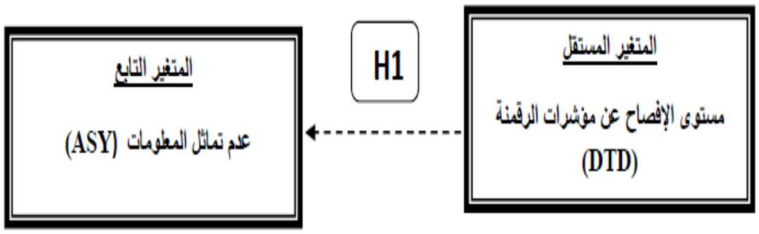

شكل رقم (١) نموذج البحث فى ظل التحليل الأساسى

المصدر: إعداد الباحث

ولإضفاء المزيد من الوضوح والفهم على العلاقة الرئيسية للبحث بتحليله الأساسي وتقييم مدى قوة ومتانة Solidity النتائج التي تم التوصل إليها في ذلك الصدد، تم إجراء مجموعة من التحليلات الإضافية التي تستهدف الإجابة على عدة تساؤلات تتعلق بكل من: مدى سلامة افتراضات بناء النموذج بالتحليل الأساسي، ومدى دقة النتائج التي تم التوصل إليها بالتحليل الأساسي.

وللإجابة على التساؤل الرئيسي الأول المتعلق بمدى سلامة افتراضات بناء النموذج بالتحليل الأساسي، تم صياغة ثلاثة تساؤلات فرعية حيث يستهدف السؤال الفرعي الأول؛ التحقق من مدى افتقار نموذج البحث بوضعه الحالي في ظل التحليل الأساسي لبعض المتغيرات الإضافية الأكثر جوهرية في التأثير من عدمه. وللإجابة على ذلك السؤال، وفي

ضوء تحليل الباحث للدراسات السابقة كـ (Guan et al.,2019 ;Gaoual & Geryvillee, 2021;Christine ,2022; Asongu et al.,2022) التي تبين إشارتها لإمكانية تقسيم محددات عدم تماثل المعلومات؛ لمحددات متعلقة بالادارة، ككفاءة الاردارة، ومحددات متعلقة بالخصائص التشغيلية للبنك نفسه، كحجم البنك، تم صياغة السؤال الرئيسي الأول للبحث (Q1)، وإعادة اختبار العلاقة الرئيسية مجال الفرض (H1)، بعد تعديلها من خلال استحداث متغيرين ثانويين للنموذج، وهما "كفاءة الادارة ME، وحجم البنك Size ومعالجتهما كمتغيرين رقابيين، وعليه يظهر نموذج البحث بعد استحداث المتغيرين الثانويين.

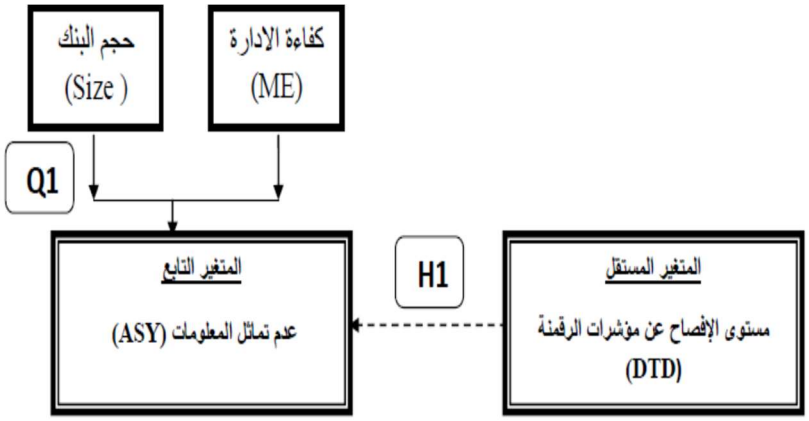

شكل رقم (٢) نموذج البحث فى ظل استحداث المتغيرين الثانويين، ومعالجتهما كمتغيرين رقابيين

المصدر: إعداد الباحث

وبشأن السؤال الفرعي الثاني فإنه يستهدف التحقق من مدى أفضلية معالجة المتغيرات الثانوية المستحدثة بنموذج البحث بالتحليل الأساسي بعد تعديله بمتغيري (Size, ME)، كمتغيرات معدلة بدلاً من كونها متغيرات رقابية، خاصة في ظل إشارة دراسة (Gaoual & Geryvillee, 2021) لاعتبار المتغيرين الإضافيين كفاءة الادارة (ME)، وحجم البنك

(Size) ، من المحددات المؤثرة على عدم تماثل المعلومات فى البنوك التجارية. وللإجابة على ذلك السؤال تم اشتقاق الفرض الثاني للبحث (H2)، وإعادة اختبار العلاقة التأثيرية مجال السؤال (Q1)، في ظل معالجة المتغيرين (Size , ME) كمتغيرات معدلة، قياساً على المدخل المتبع بمنهجية الدراسات السابقة كـ (Guan et al.,2019; Gaoual & Geryvillee, 2021;Christine ,2022)، وعليه يظهر نموذج البحث في ظل معالجة المتغيرات الثانوية كمتغيرات معدلة كما يلى:

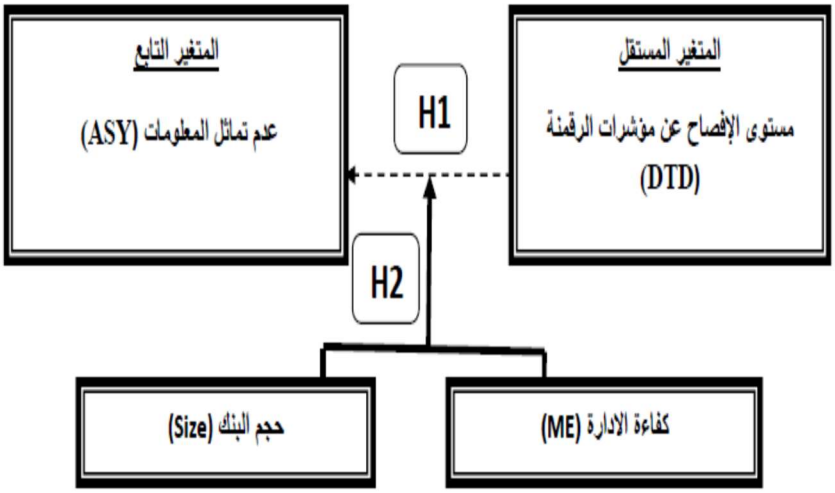

شكل رقم (٣) نموذج البحث فى ظل معالجة المتغيرات الثانوية كمتغيرات معدلة

المصدر: إعداد الباحث

وأخيراً بشأن السؤال الفرعي الثالث فإنه يستهدف التحقق من مدى حاجة نموذج البحث بعد استحداث متغيري (Size , ME) ، كمتغيرات رقابية لإدراج متغيرات رقابية أخرى من شأنها التأثير أيضاً على متغير (**ASY**)، وهو ما يعرف بحالة التحليل الإضافي الاستكمالي. وللإجابة على ذلك تم صياغة السؤال الرئيسي الثاني للبحث (Q2) وإعادة

اختبار العلاقة التأثيرية مجال الفرض الأول (H1)، بعد تعديلها من خلال استحداث أربعة متغيرات ثانوية وهما؛ كفاية رأس المال (Cap)، سيولة البنك (Liq)، ربحية البنك (Ear)، الإدراج فى البورصة (Lese)، ومعالجتها كمتغيرات رقابية، قياساً على (Guan et al.,2019 ; Broby,2021; Yunita,2021; Gaoual & Geryvillee, 2021 ; Christine ,2022 ; Lateef& Mohammed,2021). وعليه يظهر البحث في ظل التحليل الإضافي الاستكمالى.

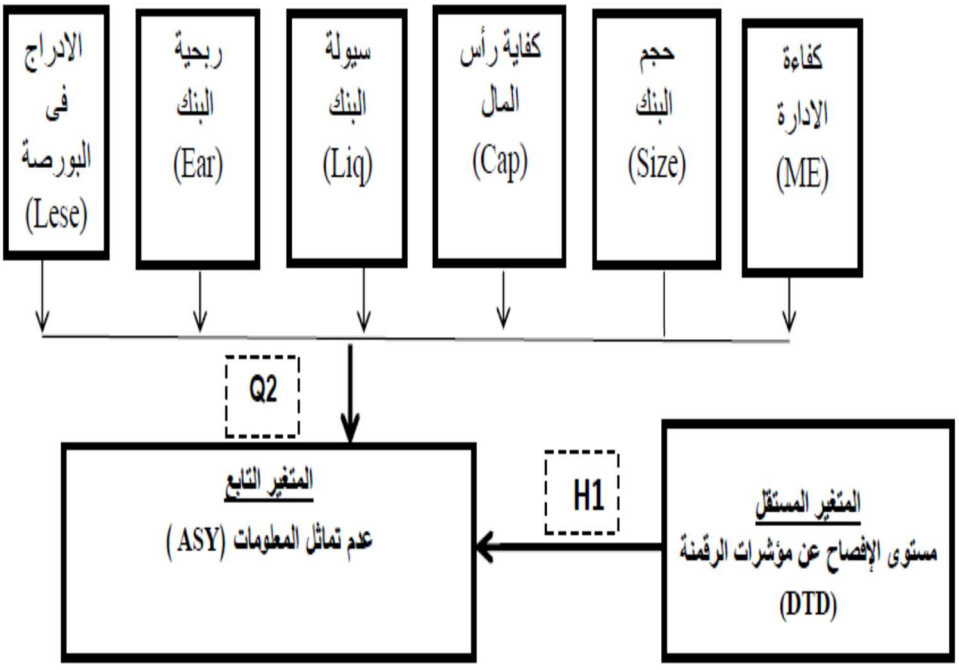

شكل رقم (٤) نموذج البحث فى ظل التحليل الإضافي الاستكمالى.

المصدر: إعداد الباحث

وبصدد التساؤل الرئيسي الثاني الذي يستهدف التحقق من مدى دقة النتائج التي تم التوصل إليها بشأن العلاقة بين مستوى الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة (DTD) وعدم تماثل

المعلومات (ASY) ، ونتيجة لإشارة البعض كـ (Martı´nez–Ferrero et al., 2018 ;Khatati, 2020; Li,2020). لوجود عدة مقاييس بديلة يمكن الاعتماد عليها لقياس المتغير التابع؛ عدم تماثل المعلومات (ASY). تم الإجابة على ذلك التساؤل من خلال اشتقاق فرض فرعى (H1a) وإعادة اختبار العلاقة الرئيسية مجال الفرض (H1) في ظل الاعتماد على قياس بديل للمتغير التابع (ASY).

ووفقاً لذلك تم قياس عدم تماثل المعلومات (ASY2) بدلالة دقة تنبؤات المحللين الماليين، بدلاً من مدى السعر، قياساً على (Martı´nez–Ferrero et al., 2018 ;Khatati, 2020;Li,2020) وعليه يظهر نموذج البحث في ظل تغيير طريقة قياس المتغير التابع للبحث، على النحو التالى:

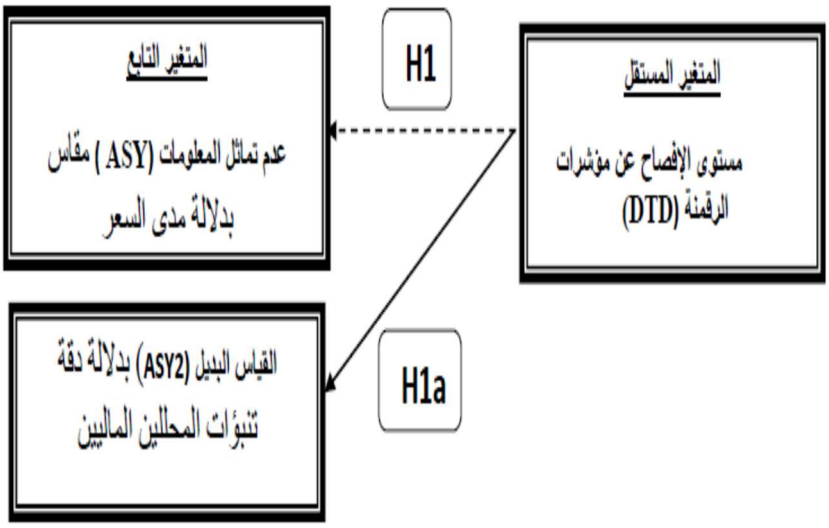

شكل رقم (٥) نموذج البحث فى ظل تغيير طريقة قياس طريقة قياس المتغير التابع للبحث.

المصدر: إعداد الباحث

٦/٤/٥- توصيف وقياس متغيرات الدراسة

جدول رقم (١) متغيرات الدراسة ورموزها في نموذج الانحدار وطريقة قياس كل منها وتأثيرها المتوقع

المتغير	نوع المتغير	العلاقة	توصيفه وطريقة قياسه
عدم تماثل المعلومات ASY	تابع	-----	يقصد به الحالة التي يتباين فيها المحتوى المعلوماتي لبند ما لدى الأطراف المختلفة المشاركة في المعاملة الواحدة قبل و / أو بعد نشر التقرير المالي ، مما يزيد من درجة عدم التأكد في سوق الأوراق المالية، ليسمح للبعض بتجنب خسارة معينة أو تحقيق عائد غير عادي دون اخرون (لأغراض التحليل الإساسي سيتم قياسه باستخدام نسبة مدى السعر Bid-Ask- Spread قياسا على (Michaels & Grüning, 2017; Nuanpradit, 2018; Kiswanto, & Fitriani ,2019; Juniarti,2019 ; Loureiro& Silva,2019 ;Nguyen et al. ,2019)، من خلال الاعتماد على النموذج التالي $ASY1_{i,t} = \frac{\sum_{t=1}^{n} \frac{BD_{i,t} - AK_{i,t}}{P_{i,t}}}{n}$ حيث ASY1: هو المتوسط السنوي (لفروق أسعار العرض والطلب اليومية للسهم مقسوما على أسعار أقفال السهم اليومي) للشركة I في السنة من أول يوم للتعامل على السهم t=1 ، وحتى اخر يوم للتعامل على السهم خلال السنة n، BD: أعلى سعر لسهم البنك I خلال اليوم t AK: أقل سعر لسهم البنك I خلال اليوم t P : هو سعر أقفال سهم البنك I خلال اليوم t n :عدد أيام التعامل على السهم خلال السنة ولأغراض التحليلات الاخرى سيتم استخدام نموذج دقة تنبؤات المحللين الماليين Analysts Forecast Accuracy قياسا على (Martı´nez-Ferrero et al., 2018 ;Khatati, 2020; Li,2020) . من خلال الاعتماد على النموذج التالي $ASY2_{i,t} = \frac{\left\| EPS_{i,t} - mean\ forecasted\ EPS \right\|}{P_{i,t}}$ حيث ASY2: هو الرقم المطلق (للفرق بين ربحية السهم الفعلية ومتوسط تنبؤات المحللين الماليين مقسومة على سعر اقفال السهم للبنك I في السنة t) EPS:ربحية السهم الفعلية للبنك I في السنة t Mean forecasted EPS متوسط ربحية السهم المتنبأ به للبنك I في السنة t P : هو سعر أقفال سهم البنك I في السنة t

المتغير	نوع المتغير	العلاقة	توصيفه وطريقة قياسه
مستوى الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة DTD	مستقل	-	يقصد به درجة إفصاح البنوك التجارية عن مؤشرات الرقمنة، وقد يكون فى صورة كمية أو نوعية، وتم قياسه من خلال المعادلة التالية قياسا على (الصاوى،٢٠٢٢) : $WD_i = \frac{\sum_{i=1}^{n} X_{it}}{n}$ حيث WD: مستوى (درجة) الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة للبنك I فى السنة t X: بند المعلومات المفصح عنه بواسطة البنك I فى السنة t ، ويأخذ القيمة (واحد) اذا تم الإفصاح عن البند والقيمة (صفر) بخلاف ذلك. N: الحد الأقصى لبنود الإفصاح القياسى عن مؤشرات الرقمنة التى يتكون منها المؤشر والتى تساوى ٤٥ بنداً.
المتغيرات الرقابية ١- كفاءة الادارة (ME)	رقابى أو معدل(H2)	+ أو -	يقصد بها مدى قدرة وكفاءة مجلس إدارة البنك وإدارته التنفيذية فى تسيير أعماله وإدارة مخاطره، ويتم قياس كفاءة مجلس الادارة من خلال قدرتها فى التحكم بالمصاريف التشغيلية للبنك، وتم قياسها بخارج قسمة المصاريف التشغيلية على اجمالى الأصول (Guan et al.,2019 ;Gaoual & Geryvillee, 2021)
٢- حجم البنك (Size)	رقابى أو معدل(H2)	+ أو -	يقصد به طاقة وامكانيات البنك المادية والبشرية والتكنولوجية التى تعبر عن قدرته على توليد ايرادات النشاط. وتم قياسه باللوغاريتم الطبيعى لاجمالى الاصول قياساً على دراسات(Christine ,2022)
٣- كفاية رأس المال (Cap)	رقابى	+ أو -	يقصد به قدرة البنك على استيعاب الخسائر النهائية الناتجة عن ظهور بعض المخاطر، وهى تعد أحد أهم مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفى . وتم قياسها بخارج قسمة اجمالى رأس المال على اجمالى الأصول والالتزامات مرجحة بأوزان المخاطر قياساً على دراسات (Guan et al.,2019; Gaoual & Geryvillee, 2021)
٢- سيولة البنك (Liq)	رقابى	+ أو -	يقصد بها قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل،وكذلك التزامات القروض، ويقصد بها فى القطاع المصرفى القدرة على تحويل الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض إلى خسائر نهائية السنة، وتم قياسها بخارج قسمة (النقدية والارصدة لدى البنك المركزى + الارصدة لدى البنوك) على اجمالى الأصول. قياساً على (Guan et al.,2019 ;Gaoual & Geryvillee, 2021; Lateef& Mohammed,2021)
٥- ربحية البنك (Ear)	رقابى	+ أو -	يقصد بها قدرة البنك على تحقيق عائد مرضى لأصحاب المصالح، وهى توضح مدى قدرة البنك على دعم العمليات الحالية والمستقبلية ، والقدرة على استيعاب الخسائر عن طريق بناء قاعدة رأس مال كافية، وتمويلها للتوسع ودفع أرباح المساهمين، وتم قياسها بخارج قسمة أجمالى صافى الدخل على اجمالى الأصول(معدل العائد على الاصول ROA) ، قياسا على (Yunita,2021 ;Broby,2021 ;Christine ,2022 ;Gaoual & Geryvillee, 2021; Isa et al.,2023)
٦- الادراج فى البورصة (Lese)	رقابى	+ أو -	يقصد به مدى حداثة أو قدم البنك فى البورصة ويشير لخبرته وحرصه على الحفاظ على صورته، وسيتم قياسه بعدد سنوات قيد البنك فى البورصة وحتى فترة الدراسة (Lateef& Mohammed,2021)

٦/٤/٦ نتائج الدراسة التطبيقية

سوف يتم عرض نتائج الدراسة التطبيقية سواء الاحصاءات الوصفية أو نتائج اختبار الفروض كما يلى:

٦/ ٤/ ٦/ ١ الاحصاءات الوصفية

قام الباحث باحتساب عدد من الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة، ويوضح جدول رقم (٢) الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة الخاصة بفرض البحث (H1) .

جدول (٢) الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	N	Min	Maxi	Mean	Std. Deviation
ASY	36	.011	.091	.03825	.022496
DTD	36	.150	.610	.36722	.120939
ME	36	.140	.320	.19611	.048889
Size	36	7.700	11.500	9.18278	1.447732
Liq	36	.081	.860	.24117	.137994
Cap	36	.007	.230	.04083	.059608
Lese	36	14.000	40.000	26.16667	8.320371
Ear	36	.006	.350	.03075	.057412

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات) ASY تتراوح بين (.091 ،.011) بمتوسط (.03825) وانحراف معيارى (.022496)، كما كانت قيمة المتغير المستقل (مستوى الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة) DTD تتراوح بين (.610

.150،) بمتوسط (.36722)، وانحراف معيارى (120939.).وهو ما يشير إلى أن إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية الفعلى عن مؤشرات الرقمنة لا يزال فى مرحلة مبكرة، فضلاً عن وجود تباين كبير فى ممارسات الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة بين البنوك ليست فقط فى المحتوى، ولكن أيضا فى استخدام تقنيات الرقمنة الحديثة

وفيما يتعلق بالمتغيرات الإضافية، أظهرت النتائج إنخفاض قيمة الوسط الحسابى للمتغيرات (ME، Liq ، Cap، Ear) (.19611، .24117 ، .04083 ، .03075) على التوالى، بما يتماشى مع انخفاض الانحراف المعيارى لتلك المتغيرات، كما تبين من تحليل الاحصاء الوصفى زيادة قيمة الوسط الحسابى للمتغيرات (Size، Lese) (9.18278 ، 26.16667) بما يتماشى مع الانحراف المعيارى، وهو ما يشير لكبر حجم البنوك وعدد سنوات الادراج فى البورصة لمعظم البنوك قيد الدراسة.

٦/٤/٦/ ٢ نتائج اختبار فروض البحث

لاختبار فرض البحث الرئيسى (H1) بالتحليل الأساسى وإعادة اختباره فى ظل التحليلات الاخرى، تم إجراء الاختبارات عند مستوي معنوية 5% وتحويل صيغة الفرض البديل إلي فرض عدم، بحيث يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-Value) للنموذج معنوية، و(Sig) لمعلمات الانحدار، ذات العلاقة أقل من 5%، بينما يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل إذا كانت القيمة الاحتماليه (P-Value) للنموذج معنوية، ولمعلمات الانحدار، ذات العلاقة أكبر من أو تساوي 5%.

وفيما يلي عرض لنتائج اختبار فروض وأسئلة البحث ذات الصلة بالتحليل الأساسى والتحليلات الاخرى، وذلك على النحو التالى:

جدول (٣) نتائج اختبار فروض وأسئلة البحث ذات الصلة بالتحليل الأساسى والتحليلات الاخرى

النموذج	التحليل الأساسى نموذج (1) H1		التحليلات الاخرى							
			في ظل استحداث متغيرين ثانويين كمتغيرين رقابيين نموذج(2)،(Q1)		معالجة المتغيرين الثانويين كمتغيرين معدلين،نموذج (3)، (H2)		التحليل الإضافى الاستكمالى نموذج(4)، (Q2)		الاعتماد على متغير بديل لعدم تماثل المعلوماتASY ، نموذج (5) (H1a)	
	Beta	P-Value	Beta	P-Value	Beta	P-Value	Beta	P-Value	Beta	P-Value
DTD	-0.089	0.003	-0.068	0.012	-0.099	0.001	-0.033	0.013	-0.016	0.010
ME	-----	-----	- 0.199	0.009	-0.081	0.066	- 0.238	0.005	-----	-----
Size	------	-----	0.009	0.000	0.005	0.007	0.011	0.009	-----	-----
ME * DTD	-----	-----	-----	-----	-0.086	0.316	-----	----	-----	-----
size * DTD	------	-----	------	-----	0.024	0.006	-----	-----	-----	-----
Cap	-----	-----	-----	-----	------	-----	-0.032	0.625	-----	-----
Liq	------	-----	------	-----	-----	-----	-0.029	0.227	-----	-----
Ear	-----	-----	-----	-----	------	----	-0.028	0.619	-------	------
Lese	------	-----	-----	------	-----	----	-0.001	0.032	-----	-----
Sig (F)	0.003		0.000		0.001		0.000		0.010	
Adjusted R2	0.207		0.461		0.333		0.489		0.154	

١/٢/٦/٤/٦ اختبار الفرض الرئيسى للبحث

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان هناك تأثير سلبى ومعنوى لإفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة على عدم تماثل المعلومات، ولاختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم، وذلك كما يلى:

H0: لا يؤثر مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة سلبا ومعنويا على عدم تماثل المعلومات.

ولاختبار الفرض الرئيسى، تم استخدام نموذج الانحدار الخطى البسيط (1) لمعرفة أتجاه ومدى التأثير بين مستوى الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة (كمتغير مستقل)، وعدم تماثل المعلومات (كمتغير تابع)، وفيما يلى النموذج المستخدم وتوصيف متغيراته:

$$ASY_{it} = \beta 0 + \beta 1\ DTD_{it} + e_{it} \qquad (1)$$

حيث:

ASY it: عدم تماثل المعلومات للبنك i في نهاية السنة المالية t.

DTD it: مستوى إفصاح البنك عن مؤشرات الرقمنة للبنك i في نهاية السنة المالية t.

β0: ثابت نموذج الانحدار.

β1: معامل انحدار المتغير المستقل، والذى يحدد اتجاه العلاقة ويقيس نسبة ما يفسره مستوى الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة من التغير الكلي في عدم تماثل المعلومات فى البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية

eit: الخطأ العشوائي لنموذج الانحدار، ويمثل الجزء من التغير في عدم تماثل المعلومات والذى يتغير بطريقة عشوائية نتيجة عوامل أخرى لا يتضمنها نموذج الانحدار.

يتضح من الجدول (٣) **معنوية النموذج** (P-Value =0.000) . كما بلغت قيمة معامل التحديد (Adj R2) (المقدرة التفسيرية) للنموذج (20.7 %) وهي تشير إلى قدرة مستوى إفصاح البنوك الفعلى عن مؤشرات الرقمنة على تفسير (20.7%) من إجمالي التغيرات التي تحدث في عدم تماثل المعلومات، وترجع باقي النسبة إلي الخطأ العشوائي في التقدير، والمتغيرات الأخرى التي لا يتضمنها النموذج.

وبتحليل نتائج نموذج الانحدار يتبين أن مستوى الإفصاح الفعلى عن مؤشرات الرقمنة **يؤثر سلبا وبصورة معنوية** علي عدم تماثل المعلومات فى البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية

(β1= – 0.089، (P–Value =0.003)، ويشير ذلك إلي قدرة مستوى الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة على تفسير التغيرات التي تحدث في عدم تماثل المعلومات. **وهوما يتفق مع** نتائج بعض الدراسات (Aben et al.,2021;Yunita,2021 ; Suleiman& Kassem,2021; Roshan &Abdi ,2022) **. وعليه فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل H1 القائل" يؤثر مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة سلبا ومعنويا على عدم تماثل المعلومات ". ومن ثم تم قبول الفرض الاول H1 للبحث.**

ويرى الباحث أن التاثير السلبى والمعنوى لمستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية الفعلى عن مؤشرات الرقمنة على عدم تماثل المعلومات، يعتبر تأثير منطقياً، يرجع إلى أن ارتفاع مستوى الإفصاح الفعلى عن مؤشرات الرقمنة ينعكس إيجابا على جودة مخرجات النظام المحاسبي. كما يساعد أيضاً فى تخفيض الوقت والتكاليف المتعلقة بالحصول على المعلومات. وهذا بدوره ينعكس فى تخفيض فجوة عدم تماثل المعلومات. وبالتالى فان إفصاح البنوك الفعلى عن مؤشرات الرقمنة ستمكن البنوك التجارية من توصيل المعلومات بسرعة وبتكلفة منخفضة لاصحاب المصلحة، مما يزيد من مستوى الشفافية والدقة ويخفف من مشكلة عدم تماثل المعلومات.

٤/٦ /٦/ ٢ /٢/ نتائج التحليلات الاخرى

يعرض الباحث لنتائج حالات التحليلات الآخرى كالتالى وذلك بغرض توفير المزيد من الوضوح على العلاقة الرئيسية محل الدراسة :

(أ) حالة استحداث متغيرين ثانويين، ومعالجتهما كمتغيرين رقابيين

بصدد السؤال المثار بشأن مدى افتقار النموذج بوضعه الحالى، بالتحليل الأساسى، لبعض المتغيرات الإضافية، والذى استلزم إعادة اختبار العلاقة التأثيرية مجال (H1) فى ظل أدراج متغيري كفاءة الادارة (ME)، وحجم البنك (Size)، كمتغيرين رقابيين، وصياغة السؤال الرئيسى (Q1) ، والذى استهدف اختبار ما اذا كانت كفاءة الادارة (ME)، وحجم البنك (Size) معا، يؤثران معنويا أيضا (بجانب مستوى إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة) على عدم تماثل المعلومات. فقد تم الإجابة على السؤال الرئيسى (Q1) بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطى المتعدد(2) وفقا للمعادلة التالية:

$$ASY_{it} = \beta 0 + \beta 1\ DTD_{it} + \beta 2\ ME_{it} + \beta 3\ Size_{it} + e_{it} \qquad (2)$$

حيث:

ME it: كفاءة الادارة للبنك i في نهاية السنة المالية t.

Size it: حجم البنك i في نهاية السنة المالية t.

وباقى المتغيرات كما سبق تعريفها

وبالنظر للجدول (٣) تبين استمرارية **معنوية النموذج** ككل (**P-Value= 0.000**)، **وزيادة** المقدرة التفسيرية للنموذج (Adj R2) إلى**(46.1%)** مقارنة ب Adj R2 في نموذج الانحدار الاول الذى بلغ **(20.7%)**، وهى زيادة منطقية فى ظل اضافة متغيرات جديدة ذات تأثير معنوى إلى النموذج . مما يشير إلى قدرة مستوى إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة

الذى يتضمنه النموذج كمتغير مستقل، والمتغيرات الرقابية (كفاءة الادارة ME، وحجم البنك Size معا) على تفسير التغيرات في عدم تماثل المعلومات فى البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية.

كما أشارت النتائج الى وجود تأثير **سلبى معنوي لكفاءة الادارة ME** (β3=- 0.199، P-Value =0.009) ، **وإيجابي معنوي لحجم البنك Size** (β3=0.009، P-Value= 0.000، كما يتضح أن متغير مستوى إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة كمتغير مستقل ظل معنويا حتى بعد ادخال المتغيرات الرقابية (التحليل الاضافى) (**P-Value= 0.012**)، وبذلك أمكن للباحث الإجابة عن ما إذا كان تأثير مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة على عدم تماثل المعلومات، يختلف بعد أدخال متغيرات رقابية، لذا تمت الاجابة على السؤال الاول (Q1) القائل: **هل تؤثر كفاءة الادارة، وحجم البنك معا، معنويا على عدم تماثل المعلومات ، في سياق العلاقة التأثيرية بين مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة وعدم تماثل المعلومات ؟ ب"نعم" .**

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه بعض الدراسات السابقة (Guan et al.,2019; Gaoual & Geryvillee, 2021;Christine ,2022) **ويرى الباحث** أهمية اعتبار كفاءة الادارة للبنوك ، وحجم البنك، من المحددات الاساسية المؤثرة فى جودة التقارير المالية وعدم تماثل المعلومات. الامر الذى يؤيد وجهة نظر الباحث بشأن عدم اغفال المردود المتوقع لتلك المتغيرات على جودة التقارير المالية للبنوك، خاصة فى ظل زيادة المقدرة التفسيرية للنموذج بعد ادخال تلك المتغيرات، واعتقاد الباحث بعدم اعتبار متغير مستوى

إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة، بمثابة المتغير الأكثر جوهرية فى التأثير على عدم تماثل المعلومات (على الرغم من مردوده الايجابى)، فى بيئة الممارسة المهنية المصرية.

(ب)حالة معالجة المتغيرين الثانويين كمتغيرين معدلين

فيما يتعلق بالسؤال المثار بشأن مدى أفضلية معالجة المتغيرات الثانوية المستحدثة (Size, ME)، كمتغيرات معدلة بدلاً من كونها متغيرات رقابية، الذى استلزم إعادة اختبار العلاقة الرئيسية مجال الفرض (H1) فى ظل معالجة متغيرى (Size, ME) كمتغيرات معدلة، واشتقاق الفرض الرئيسى (H2) الذى استهدف اختبار مدى اختلاف التأثير المعنوى لمستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة على عدم تماثل المعلومات باختلاف كفاءة الادارة، وحجم البنك، معا، ولاختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم، وذلك كما يلى:

H0: لا يختلف التأثير السلبى والمعنوى لمستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة على عدم تماثل المعلومات باختلاف كفاءة الادارة، وحجم البنك، معا.

ولاختبار الفرض الرئيسى(H2)، تم استخدام نموذج الانحدار الخطى المتعدد (3) لمعرفة أتجاه ومدى التأثير بين مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة (كمتغير مستقل)، وعدم تماثل المعلومات (كمتغير تابع)، وفيما يلى النموذج المستخدم وتوصيف متغيراته:

$$ASY_{it}=\beta0 +\beta1\ DTD_{it} +\beta2\ ME_{it}+\beta3\ ME_{it}* DTD_{it} +\beta4\ Size_{it} + \beta5\ Size_{it}* DTD_{it}+ e_{it} \quad (3)$$

حيث:

ME it* DTD it: تشير إلى الأثر التفاعلي لكفاءة الادارة ومستوى إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة.

Size it* DTD it: تشير إلى الأثر التفاعلي لحجم البنك ومستوى إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة.

وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها.

وبالنظر للجدول (٣) تبين استمرارية **معنوية النموذج ككل** (0.001)، **وإنخفاض** المقدرة التفسيرية للنموذج (Adj R2) إلى**(33.3%)** مقارنة ب Adj R2 في نموذج الانحدار الثانى **(46.1%)** .

وتشير معاملات الانحدار إلى أن كفاءة الادارة لا تؤثر معنوياً على العلاقة الرئيسية محل الدراسة، كما أنه لا تؤثر معنوياً على قدرة مستوى إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة في تفسير التغيرات في عدم تماثل المعلومات. حيث كانت القيمة الاحتمالية لهذا المتغير(0.066) وتفاعله مع مستوى إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة (0.316)، كما يتضح أن حجم البنك يؤثر معنوياً على العلاقة الرئيسية محل الدراسة، كما أنه يؤثر معنوياً على قدرة مستوى إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة في تفسير التغيرات في عدم تماثل المعلومات. حيث كانت القيمة الاحتمالية لهذا المتغير (0.007) وتفاعله مع (0.006).

مما سبق يخلص الباحث الى وجود تأثير تفاعلي معنوي لحجم البنك، على العلاقة الرئيسية محل الدراسة، بينما لم يكن لكفاءة الادارة تأثير تفاعلي معنوي على العلاقة الرئيسية محل الدراسة. وبالتالي لم يتم رفض فرض العدم بصورة كلية. ولم يتم قبول هذا الفرض في صيغته البديلة القائلة باختلاف التأثير السلبى والمعنوى لمستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة على عدم تماثل المعلومات

باختلاف كفاءة الادارة، وحجم البنك، معا كلية. ومن ثم تم قبول الفرض الثاني للبحث (H2) بصورة جزئية. أما بشأن مدى ملاءمة المدخل المتبع فى معالجة تلك المتغيرات، **يعتقد الباحث** بعدم ملاءمة المدخل المعدل مقارنة بالمدخل الرقابى فى سياق العلاقة التأثيرية مجال الفرض (H1) نتيجة لعدم منطقية رفض تأثير كفاءة الادارة فى ذلك الصدد، على الرغم من أتساق تأثيره من قبل (Guan et al.,2019 ;Gaoual & Geryvillee, 2021). فضلا عن إنخفاض المقدرة التفسيرية للنموذج، الأمر الذى يؤيد وجهه نظر الباحث فى استكماله للتحليلات الاخرى واتباع المدخل الرقابى لمعالجة المتغيرات الثانوية.

ج)حالة التحليل الإضافى الاستكمالى

بصدد السؤال المثار بشأن مدى حاجة النموذج بعد استحداث متغيرى (Size, ME)، مجال السؤال الرئيسى (Q1) كمتغيرات رقابية، لإدراج متغيرات ثانوية أخرى، والذى استلزم إعادة اختبار العلاقة مجال (Q1) فى ظل أدراج أربعة متغيرات جديدة وهما؛ كفاية رأس المال (Cap)، وسيولة البنك (Liq)، وربحية البنك (Ear)، والادراج فى البورصة (Lese)، ومعالجتها كمتغيرات رقابية. وصياغة السؤال الرئيسى الثانى (Q2) الذى استهدف اختبار ما اذا كانت المتغيرات (Lese, Ear, Liq, Cap). مجتمعة معا، تؤثر معنويا أيضا (بجانب مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة) على عدم تماثل المعلومات .وللاجابة على السؤال (Q2) تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطى المتعدد(4)، وفقا للمعادلة التالية :

$$ASY_{it} = \beta_0 + \beta_1 DTD_{it} + \beta_2 ME_{it} + \beta_3 Size_{it} + \beta_4 Cap_{it} + \beta_5 Liq_{it} + \beta_6 Ear_{it} + \beta_7 Lese_{it} + e_{it} \quad (4)$$

حيث:

Cap it: تشير لكفاية رأس المال للبنك i في نهاية السنة المالية t.

Liq it: تشير لسيولة البنك i في نهاية السنة المالية t.

Ear it: تشير لربحية البنك i في نهاية السنة المالية t.

Lese it: تشير لعدد سنوات أدراج البنك i فى البورصة في نهاية السنة المالية t.

وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها.

وبالنظر للجدول (٣) تبين استمرارية **معنوية النموذج** ككل (**P-Value= 0.000**)، **وزيادة** المقدرة التفسيرية للنموذج (Adj R2) إلى**(48.9%)** مقارنة ب Adj R2 في نموذج الانحدار الاول الذى بلغ **(20.7%)**، وهى زيادة منطقية فى ظل اضافة متغيرات جديدة ذات تأثير معنوى إلى النموذج . مما يشير إلى قدرة مستوى إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة الذى يتضمنه النموذج كمتغير مستقل، والمتغيرات الرقابية (كفاءة الادارة، وحجم البنك، وكفاية رأس المال، وسيولة البنك، ربحية البنك ، والادراج فى البورصة)، على تفسير التغيرات في عدم تماثل المعلومات بالبنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية .

كما أشارت النتائج الى وجود تأثير **سلبى معنوي لكل من كفاءة الادارة والادراج فى البورصة** (β2= −0.238، P-Value =0.013)، (β3= −0.001، P-Value =0.32)، على عدم تماثل المعلومات ووجود تأثير ايجابى معنوى لحجم البنك على عدم تماثل المعلومات (β4=−0.011، P-Value =0.009)، كما تبين وجود تأثير سلبى غير معنوى معنوي لكفاية رأس المال، وسيولة البنك، ربحية البنك (β5= −0.032، P-Value =− 0.625)، (β4=−0.029، P-Value =0.227)،

(β4=−0.028، P−Value =0.619)، على عدم تماثل المعلومات. كما يتضح أن متغير مستوى إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة كمتغير مستقل ظل معنويا حتى بعد ادخال المتغيرات الرقابية (التحليل الاضافى الاستكمالى)، وبذلك أمكن للباحث الإجابة عن ما إذا كان تأثير مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة على عدم تماثل المعلومات يختلف بعد أدخال متغيرات رقابية، لذا تمت الاجابة على السؤال الثانى (Q2) القائل: **هل تؤثر كفاءة الادارة، وحجم البنك، وكفاية رأس المال، وسيولة البنك، ربحية البنك، والادراج فى البورصة، معا، معنويا على عدم تماثل المعلومات، في سياق العلاقة التأثيرية بين مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة وعدم تماثل المعلومات ؟ ب"نعم" بشأن كفاءة الادارة والادراج فى البورصة وحجم البنك و"لا" بشأن باقى الخصائص. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه بعض الدراسات السابقة** (Guan et al.,2019 ; Broby,2021; Yunita,2021; Gaoual & Geryvillee, 2021 ; Lateef& Mohammed,2021 ; Christine ,2022).

(د) حالة تغير طريقة قياس المتغير التابع للبحث

سيقوم الباحث فى هذه الجزئية بتغير طريقة قياس المتغير التابع ؛ قياسا على (Martı´nez−Ferrero et al., 2018 ;Khatati, 2020; Li,2020). حيث سيتم اختبار العلاقة محل الدراسة فى ظل الاعتماد على قياس بديل للمتغير التابع (ASY)، واعتمادا على نموذج التحليل الاساسى كما هو، بدون أى تعديلات، الامر الذى استلزم اشتقاق الفرض الفرعى (H1a) وإعادة اختبار العلاقة الرئيسية مجال الفرض (H1) في ظل تغير طريقة قياس المتغير التابع.

حالة الاعتماد على قياس بديل للمتغير التابع (ASY)

لاختبار مدى تأثير مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة على عدم تماثل المعلومات المقاس بدقة تنبؤات المحللين الماليين، ولاختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم، وذلك كما يلى:

H0: لا يؤثر مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة سلبا ومعنويا على عدم تماثل المعلومات مقاساً بدقة تنبؤات المحللين الماليين.

ولاختبار الفرض الفرعى(H1a)، تم استخدام نموذج الانحدار الخطى البسيط (5) التالى :

$$ASY2_{it} = \beta 0 + \beta 1\ DTD_{it} + e_{it} \qquad (5)$$

وبالنظر للجدول (3) تبين استمرارية **معنوية النموذج** ككل (**P-Value= 0.010**)، **وان** المقدرة التفسيرية للنموذج (Adj R2) قد بلغت **(15.4%)**، ووفقا للجدول (٣) يتضح أن المتغير المستقل (مستوى الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة) كان معنويا حيث بلغت القيمة الاحتمالية له (0.010) ومعامل انحداره سلبى (-0.016). **وعليه فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل (H1b) القائل " يؤثر مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة سلبا ومعنويا على عدم تماثل المعلومات المقاس بدقة تنبؤات المحللين الماليين ". ومن ثم تم قبول الفرض الفرعى (H1a) للبحث**. كما أن التأثير كان سلبى. ويتسق ذلك مع ما تم التوصل اليه بالتحليل الأساسى.

٧/٤/٦ خلاصة نتائج اختبار فروض وأسئلة البحث

يمكن استعراض خلاصة نتائج اختبار فروض وأسئلة البحث بشأن دراسة واختبار العلاقة بين مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة وعدم تماثل المعلومات. بصورة موجزة على النحو التالى:

جدول (٤) خلاصة اختبار الفروض والاجابة على اسئلة البحث فى ظل التحليل الأساسى والتحليلات الآخرى

صيغة الفرض أو السؤال	النتائج فى ظل التحليل الأساسى	حالات التحليلات الاخرى			
		استحداث متغيرين ثانويين كمتغيرين رقابيين	معالجة المتغيرين الثانويين كمتغيرين معدلين	التحليل الاضافى الاستكمالى	تغير طريقة قياس المتغير التابع القياس البديل (AQ)
H1: يؤثر مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة سلبا ومعنويا على عدم تماثل المعلومات.	تم قبوله (-)				
Q1: هل تؤثر كفاءة الادارة، وحجم البنك معا، معنويا على عدم تماثل المعلومات، في سياق العلاقة التأثيرية بين مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة وعدم تماثل المعلومات ؟		نعم			
H2: يختلف التأثير السلبى والمعنوى لمستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة على عدم تماثل المعلومات باختلاف كفاءة الادارة، وحجم البنك، معا.			تم قبوله جزئيا بشأن Size		
Q2: هل تؤثر كفاءة الادارة، وحجم البنك، وكفاية رأس المال، وسيولة البنك، ربحية البنك ، والادراج فى البورصة، معا، معنويا على عدم تماثل المعلومات، في سياق العلاقة التأثيرية بين مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة وعدم تماثل المعلومات ؟				نعم بشأن بشأن ME، Lese، Size ولا لباقى الخصائص	
H1a: يؤثر مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة سلبا ومعنويا على عدم تماثل المعلومات المقاس بدقة تنبؤات المحللين الماليين.					تم قبوله (-)

٦/٥ نتائج البحث وتوصياته ومجالات البحث المقترحة

استهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة وعدم تماثل المعلومات. ولتحقيق هدف البحث تم تحليل الدراسات السابقة لاشتقاق فرض البحث، ثم اجراء دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة بين ٢٠١٩ – ٢٠٢١. وأظهرت **نتائج التحليل الأساسي**، أن إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية الفعلى عن مؤشرات الرقمنة لا يزال فى مرحلة مبكرة، فضلاً عن وجود تباين كبير فى ممارسات الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة بين البنوك ليست فقط فى المحتوى، ولكن أيضا فى استخدام تقنيات الرقمنة الحديثة. **كما أظهرت النتائج** أن مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة **يؤثر سلبا وبصورة معنوية** علي عدم تماثل المعلومات، ويشير ذلك إلي قدرة مستوى إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة على تفسير التغيرات التي تحدث في عدم تماثل المعلومات، **ومن ثم تم قبول الفرض الاول للبحث (H1)، وفيما يتعلق بالتحليلات الاخرى، خلص الباحث إلى** وجود تأثير معنوى لكفاءة الادارة وحجم البنك بمفردهما، كمتغيرات رقابية على عدم تماثل المعلومات فى سياق العلاقة التأثيرية محل الدراسة .**فضلا عن عدم معنوية** كفاية رأس المال، وسيولة البنك، وربحية البنك مجتمعة معا، كمتغيرات رقابية فى سياق العلاقة التأثيرية مجال البحث فى التحليل الإضافى الاستكمالى.

بالاضافة الى معنوية الاثر المعدل لحجم البنك، وعدم معنوية ذلك الاثر لكفاءة الادارة، عاى اختلاف قوة وأتجاه العلاقة التأثيرية بين مستوى إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة وعدم تماثل المعلومات وعدم ملاءمة المدخل المعدل فى معالجتهم فى سياق العلاقة التأثيرية مجال البحث فى بيئة الممارسة المهنية المصرية.

وأخيرا أظهرت النتائج، عدم اختلاف معنوية العلاقة بين مستوى إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة وعدم تماثل المعلومات فى ظل الاستعانة بمقايس بديل للمتغير المستقل، وهو ما يساهم فى أضفاء المزيد من الوضوح والتفسير للعلاقة التأثيرية مجال البحث، خاصة فى ظل ندرة الدراسات السابقة ذات الصلة.

وفى ضوء نتائج الدراسة يوصى الباحث بضرورة قيام البنك المركزى وهيئة الرقابة المالية بوضع إرشادات توضيحية لتنظيم إفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة، بما يتضمن عدالة الإفصاح المحاسبى، وتوصيل المعلومات بصورة مماثلة، وفى نفس التوقيت لجميع المستفيدين. **ويوصى الباحث بضرورة** إدراك مراجع الحسابات للمخاطر التى يواجها عند تقديم الخدمات التوكيدية للإفصاح المحاسبى عن مؤشرات الرقمنة. **وأخيراً يوصى الباحث** بضرورة اهتمام البحوث المحاسبية بمصر والمؤتمرات العلمية بأقسام المحاسبة بالجامعات المصرية بإفصاح البنوك عن مؤشرات الرقمنة لفهم العوامل والمحددات المحركة لها فى البيئة المصرية.

وبشأن مجالات البحث المقترحة فأن أهمها ما يلى:

- أثر مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة على قيمتها.
- أثر مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة على تكلفة التمويل.
- أثر مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية
- أثر مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة على أسعار أسهما .
- أثر مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة على تشكيلة خدمات مراقب الحسابات– دراسة تجريبية.
- أثر مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة على مسئولية مراقب الحسابات عن كشف والتقرير عن الغش الالكترونى– دراسة تجريبية.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

- البنك الأهلي المصري، ٢٠٢١، **الثورة الرقمية فى البنوك**، قطاع الدراسات المصرفية والمالية، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع.
- البنك المركزى المصرى، ٢٠٢١، **القواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام البطاقات المدفوعة مقدما داخل جمهورية مصر العربية**، قطاع نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات.
http://www.cbe.org.eg/ar/pages/default.aspx
- البنك المركزى المصرى، ٢٠٢٠، **القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت فى القطاع المصرفى المصرى ، وتعليمات حماية حقوق عملاء البنك** ، قطاع الرقابة والاشراف، إدارة التعليمات الرقابية.
http://www.cbe.org.eg/ar/pages/default.aspx
- البنك المركزى المصرى، ٢٠٢٢، **معايير إصدار وقبول المدفوعات الالكترونية اللاتلامسية داخل جمهورية مصر العربية**، قطاع نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات
http://www.cbe.org.eg/ar/pages/default.aspx
- الصاوى، عفت أبو بكر محمد، ٢٠٢٢، أثر الإفصاح المحاسبى عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعى على تكلفة رأس المال فى ظل عدم التماثل فى المعلومات بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة – جامعة الاسكندرية، المجلد رقم ٦، العدد الثانى : ٣٥-١١٢.
- القانون رقم (١٩٤) لسنة ٢٠٢٠ للبنك المركزى والجهاز المصرفى، الجريدة الرسمية ، العدد(٣٧).
- عقل، يونس حسن & زهرى،علاء فتحى، ٢٠٢٠ ، تطوير الإفصاح المحاسبى للرقمنة المصرفية لتعزيز جودة التقارير المالية للبنوك العاملة فى البيئة المصرية :دراسة تطبيقية ، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية** ، كلية التجارة– جامعة الاسكندرية، المجلد رقم ٣٤، العدد الرابع : ٢٠١– ٢٥٣.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

- Abad, D.,Sanchez.B, Juan P. and Yague, J. 2017. The Short-Term Debt Choice under Asymmetric Information. ***SERIEs***, 8: 261-285.
- Abbas, A. A., Obayes, A. K., and Abdulkadhim, A. Q. 2019. Use of CAMELS standard in the assessment of Iraqi commercial banks. ***International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding***, 6(3), 24-48.
- Abd EL Hafiez, z.2019. Non – Financial Disclosure and The Initiation of financial inclusion in Egypt . ***A Working Paper, In Scientific Conference 2 For Accounting& Auditing Department, Faculty of Commerce, Alexandria University***: 55-74.
- Abd Elghaffar, E. S., A. M. Abotalib & M. A.M.K. 2019. Determining factors that affect risk disclosure level in Egyptian banks. ***Banks and Bank Systems***, 14(1):159-171.
- Abdul Ghafoor.A, Zainudin, R. and Mahdzan, N.S.,2019. Corporate Fraud and Information Asymmetry in Emerging Markets Case of Firms Subject to Enforcement Actions in Malaysia. ***Journal of Financial Crime***, 26 (1): 95-112.
- Aben T, Wendy V D,Jens K R and Kostas S .2021. Managing information Asymmetry in public- private relationships

undergoing adigital transformation: the role of contractual and relational governace. ***International Journal of Operations& Production Management.***

- Agostion D , Iris S, and Ileana S .2022. Digitalization, Accounting and Accountability: A literature review and reflections on future research in public services. ***Financial Accountability& Management*** ,38:152-176.
- Al-Chalabi. Mustafa.A and Bahram. L.2019.The Digital Transformation of the Swedish Banking Industry :A study on the digitalization of Swedish banks and how it affects their perspective on customer experience. ***Working Paper , Uppsala University***
- Al-Htaybat, K., Von .A and Alhtaybat, L. 2017. Big Data and corporate reporting: impacts and paradoxes .***Accounting, Auditing and Accountability Journal*** ,30(4) :850-873.
- Arumugam. D, Arvidssonb.V and Holmstromc J . 2019. Digital Transformation in Banking: Exploring Value Cocreation in Online Banking Services in India .***Journal of Global Information Technology Management*** , 99(1): 1-95.
- Aryani, D.2015.The Determinants and Value Relevance of Risk Disclosure in the Indonesian Banking Sector. ***Doctoral Thesis,***

the Faculty of Accounting and Law–University of Gloucestershire.

- Asongu .s, Sara L R,Jacinta N ,and Chris P.2022.Reducing information Asymmetry with ICT :A critical review of price and quantity effects in Africa.
- Basel Committee on Banking Supervision (BCBS) .2018. **Pillar 3 disclosure requirements – updated framework**. Available at: https://–www.bis.org .
- Bose, S., Saha, A., Khan, H. Z., and Islam, S.2017. Non–financial disclosure and market–based firm performance: The initiation of financial inclusion. ***Journal of Contemporary Accounting & Economics***, 13(3):263–281.
- Broby, D.2021.Financial Technology and the Future of banking. ***Financial Innovation*** ,7(1):1–19.
- Buch, C. M., & Goldberg, L. S. 2020.Global Banking: Toward an Assessment of Benefits and Costs. ***Annual Review of Financial Economics***, 12:141–175.
- Chanias, S., Myers, M. D., and Hess, T. 2019.Digital transformation strategy making in pre–digital organizations: The case of a financial services provider. ***The Journal of Strategic Information Systems***, 28(1):17–33.

- Chen X &Wang C.2021.Iformation disclosure in chinas rising securitization market ,International Journal of Financial Studies,9(4).
- Chen X, Xuyuan and Victor.Y C.2021. FinTech and commercial bank performance in china:A leap forward or survival of fittest?. ***Technological Forecasting & Social Change*** ,166.
- Christine V.2022. The impact of E-banking channels, size and liquidity risk on bank performance in Indonesia with credit risk as moderating variable. ***Journal Manajemen Update*** ,11(1).
- Dimitriu, O. & Matei, M. 2015. Cloud Accounting: A New Business Model in a Challenging Context. ***Procedia Economics & Finance***, 32: 665 – 671
- Ditsheggo, K. J.2018. Assessing the influence of digital transformation on digital maturity within a large corporate bank , ***PhD Thesis, North-West University.***
- Dordevic, M.; Radovic, O. and Bonic, L. 2018. Potentials for Applying Cloud Technology in Accounting. ***ЕКОНОМИКА,*** 64 (3): 23-30.
- Foomani ,M. K.& Sarlak, A.2018.Investigating The Relationship Among Information Asymmetry, Dividend Policy And Ownership Structure. ***Advances In Mathematical Finance & Applications***,3(2):69-80.

- Gaoual, Z. I., & Geryville, Z. 2021. The CAMELS Banking Rating System As An Effective Model for Evaluating the Performance of Algerian Public Banks A Case Study of the Algerian National Bank BNA. ***Revue de l'innovation et marketing*** , 80(1), 212-232.
- González-Páramo, J. M. 2017. Financial innovation in the digital age: Challenges for regulation and supervision. ***Revista de Estabilidad Financiera***, 32.
- Guan, F., Liu, C., Xie, F., and Chen, H. 2019. Evaluation of the competitiveness of China's commercial banks based on the CAMELS evaluation system. ***Sustainability,*** 11(6), 1791.
- Harelimana . & Bosco.J. 2017. Impact of Mobile Banking on Financial Performance of Unguka Microfinance Bank Ltd, Rwanda .***Global Journal of Management and Business Research***,17 (4)
- Hasan, R. & Cready, W. M.2019. Facebook Posting Activity and the Selective Amplification of Earnings Disclosures. ***China Journal of Accounting Research***, 12: 135-155.
- He, G. & Marginson, D. 2020. The Impact of Insider Trading on Analyst Coverage and Forecasts. ***Accounting Research Journal***, 33 (3): 499-521.

- Hussein ,G.2022. The Relationship Between Banking Governance Indicators and the Performance of Iraqi Stock Exchange. ***American Journal of Economics and Business Management*** ,5(5):69-81.
- Isa A A ,Allam H ,and Bahaaeddin A .2023. The impact of digital banking on the bank operation and financial performance. ***International Conference on Business & Technology*** : 421-430.
- Janackovic, T., Janackovic, M. and Radis, D.2018. Cloud Accounting. ***Management and Education*** ,14 (1): 41-47.
- Juniarti .2019. The Information Asymmetry And Corporate Social Responsibility Disclosure. ***Eurasian Journal Of Business And Management*** ,7(1):1-10.
- Khan, S. 2017. Technological Change, Financial Innovation, and Diffusion in Indian Banking Sector–A Move towards the Next Orbit. ***International Journal of Scientific Research and Management*** ,5(7), 6075-6091.
- Khatali, A. 2020. Identifying Effects of Information Asymmetry on Firm Performance. ***International Journal of Economics, Finance and Management Sciences***, 8(2):75-83.
- Kipp, P. C., Zhang, Y. and Tadesse ,Amanuel F. 2019. Can Social Media Interaction and Message Features Influence

Nonprofessional Investors' Perceptions of Firms. ***Journal of Information Systems***, 33 (2): 77-98.

- Kiswanto, & Fitriani, N.2019. The Influence Of Earnings Management And Asymmetry Information On The Cost Of Equity Capital Moderated By Disclosure Level. ***Journal Of Finance And Banking*** ,23(1):131-146.
- Knudsen D.2021. Essays on digitalization in accounting,***NHH Norwegian School of Economics for the Degree of PHD.***
- Komil .U. 2022. The role of digital banking services in success of commercial banks in Uzbekistan. ***The Peerian Journal*** ,9.
- KPMG. 2019.Digitalization in accounting. available at:https://hub.kpmg.de/digitalisierung-im-rechnungswesen-
- Kertschmer, T., & Khashabi, P. 2020. Digital Transformation and Organization Design: An Integrated Approach. ***California Management Review***, 62 (4): 86-104.
- Kumar, N. 2018. Financial Inclusion and its Determinants : Evidence From India .***Journal of economic Policy*** ,5(1): 4-19.
- Lateef .S H & Mohammed A T .2021. Liquidity and banking performance and their impact on the profits of the banking sector in the Iraqi stock exchange for the period 2015- 2018.

Revista Geintec- Gestao Inovacao Tecnologias ,11(4):4838-4853.

- Li, K. 2020. Does Information Asymmetry Impede Market Efficiency? Evidence from Analyst Coverage. ***Journal of Banking & Finance***, 118: 1-17.
- Loureiro, G. R. & Silva, S. 2019. Earnings Management and Stock Price Crashes: The Deteriorating Information Environment Post Cross-Delisting", Available at: SSRN: https://ssrn.com/abstract=3492784
- Machdar, N.M., Manurung, A. H. and Murwaningsari, E. . 2017. The Effect of Earning Quality, Conservatism and Real Earnings Management on the Company's Performance and Information Asymmetry as a Moderating Variable. ***International Journal of Economics and Financial*** ,7(2): 309-318.
- Margaret .M, Julius .G and Job. O .2016. Effects of internet banking on financial performance of listed commercial banks in Kenya , ***American Journal of Finance*** ,1, (2):53-71 .
- Martı´nez-Ferrero, J. , Lazaro R.A, Isabel M.S,and Beatriz C.B . 2018. Corporate Social Responsibility Disclosure And Information Asymmetry: The Role Of Family Ownership. ***Review Of Managerial Science*** ,12: 885-916.

- Michaels, A. & Grüning, M. 2017. Relationship Of Corporate Social Responsibility Disclosure On Information Asymmetry And The Cost Of Capital. ***Journal Of Management Control*** ,28: 251-274.
- Moore, J. 2019. Information Asymmetry in the U.S. Capital Market: The Relationship between Extensible Business Reporting Language and Stock Return Volatility. ***PhD Thesis, School of Business, Northcentral University.***
- Nguyen ,V. H.,Frank W.A, and Bobae C . 2019. Does Corporate Social Responsibility Reduce Information Asymmetry? Empirical Evidence From Australia. ***Australian Journal Of Management*** ,44(2):188-211.
- Nuanpradit , S.2018. The Relationship Between Information Asymmetry And Real Earnings Management: The Role Of CEO Duality In Thailand. ***Journal Of Business Administration*** ,41:48-69.
- OCED. 2020. Digital Disruption in Banking and its Impact on Competition. Available at http://www.oecd.org/daf/competition/digital-disruption-in-financial-markets.htm
- Ozili, P.K.2018. Impact of digital finance on financial inclusion and stability. ***Borsa Istanbul Review***.

- Rahmawati, H.M , Ab Rashid .H , Azlan .B. A and Siti A. S .2020. Financial Inclusion Disclosure in Islamic Microfinance: The Case of Baitul Mal Wa Tamwil. ***Enhancing Financial Inclusion through Islamic Finance***, 2 :137-160 .
- Rajapathirana, R. J., & Hui, Y. 2018. Relationship between innovation capability, innovation type, and firm performance. ***Journal of Innovation & Knowledge***, 3(1), 44-55.
- Reis, J., Amorim, M., Melão, N., and Matos, P. 2018 .Digital transformation: a literature review and guidelines for future research. ***In World Conference on Information Systems and Technologies*** :322-302.
- Roshan Y.F,& Abdi Y.2022. ICT and information Asymmetry: new evidence of financial system in selected MENA countries. ***Economic Review***,26(2):445-458.
- Ryan, B.2017. Everything you have wanted to Know about Fintech , ***Working Paper***, (2).
- SEC (Securities and Exchange Commission), Release No. 69279 / April 2, 2013, Report of Investigation Pursuant to Section 21(a) of the Securities Exchange Act of 1934: Netflix, Inc., and Reed Hastings.
- Shan, Y. G. & Troshani, I.. 2021. Digital Corporate Reporting and Value Relevance: Evidence from the US and Japan.

International Journal of Managerial Finance, 17 (2): 256-281.

- Shihadeh, F. H., Hannon, A., Guan, J., Haq, I. U., and Wang, X. 2018. Does Financial Inclusion Improve the Banks' Performance? Evidence from Jordan. In Global Tensions in Financial Markets .***Emerald Publishing Limited*** ,117-138.
- Singerova, J.2018. Cloud in Accounting, ***European Financial and Accounting Journal***, 13 (1): 61-76.
- Spilnyk. I ,Ruslan .B, BrukhanskyiN. S , Olena .K and Liudmyla .S .2022. Digital accounting : innovative technologies cause a new paradigm. Independent ***Journal of Management&Production,***13(3):215-224.
- Stark, J. .2020. Digital Transformation of Industry. ***Geneva, Switzerland: Springer International Publishing .***
- Suleiman A.R.M & Kassem R,.Z A.2021. The role of digital transformation in increasing the efficiency of bank performance to enhance competitive advantage. ***The Big Data Driven Economy :Artificial &Computational Intelligence*** :325-335.
- Tjondro E, Margarethe .O. ,Silvia .S and Yemima .G.S.2022. Do Digital Innovation and Risk Disclosure Control Performance? Evidence from Banking in ASEAN-6, JIA (***Journal Ilmah Akuntasi) 6 (2):200-220.***

- Tsindeliani . I & Mikheeva .I. 2021. Reviewof information Asymmetry in banking in the Russian federation . ***Journal of Money Laundering Control.***
- Valentinetti, D. & Munoz, Francisco F.2021. Internet of Things: Emerging Impacts on Digital Reporting. ***Journal of Business Research***, 131: 549-562.
- Votintseva, L., Andreeva, M., Kovalenin, I., and Votintsev, R. 2019. Digital transformation of Russian banking institutions: assessments and prospects. ***In IOP Conference Series: Materials Science and Engineering*** , 49(1).
- Wadesango, N., & Magaya, B.2020. The impact of digital banking services on performance of commercial banks. ***Journal of Management Information and Decision Sciences***, 23: 343-353.
- Yao, M., Di, H., Zheng, X., and Xu, X. 2018. Impact of payment technology innovations on the traditional financial industry: A focus on China. ***Technological Forecasting and Social Change***.
- Yunita P.2021. The digital banking profitability challenges: are they different between conventional and Islamic banks. ***Journal Akuntansi Keuangan Indonesia***,18(1).

- Zabala, F & Slusarczyk , B .2020. Risks of Banking Services' Digitalization: The Practice of Diversification and Sustainable Development Goals. available at:www.mdpi.com/journal/sustainability .
- Zhang .A, Shuyao W, and Bai L.2022. How fintech impacts pre-and post- loan risk in chinese commercial banks . ***International Journal of Financial& Economics*** ,27(2): 2514-2529.

ملاحق الدراسة

ملحق (١) بيان بأسماء البنوك التى تمثل مفردات عينة الدراسة

اسم البنك	الرمز	تاريخ القيد فى البورصة
البنك المصرى لتنمية الصادرات	EXPA	١٩٩٥
بنك قناة السويس	CANA	١٩٨٢
بنك التعمير والاسكان	HDBK	١٩٨٣
البنك التجارى الدولى	COMII	١٩٩٥
بنك قطر الوطنى الاهلى	QNBA	١٩٩٦
بنك كريدى أجريكول	CIEB	٢٠٠٦
بنك الاتحاد الوطنى	UNBE	٢٠٠٦
بنك البركة	SAUD	١٩٨٤
مصرف أبو ظبى الاسلامى	ADIB	١٩٩٦
بنك فيصل الاسلامى	FAIT	١٩٩٥
بنك الكويت الوطنى	NBKE	١٩٩٤
البنك المصرى الخليجى	XEGBE	٢٠٠٦